

4- مشروع قانون رقم 47.12 يوافق بموجبه على اتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي المعمدة بجنيف في 28 يونيو 1952 خلال الدورة الخامسة والثلاثين (35) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من رئيس الفريق الدستوري، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول برنامج بدون صفائح إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 31 يوليو 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثمان (8) طلبات إحاطة، الإحاطة الأولى الكلمة للفريق الحركي، السي فضيلي، الكلمة للفريق الحركي في إطار الإحاطة.. إذن الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد حسن نبيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي، أتدخل باسم الفريق الدستوري.

إن الاستثمار هو القاطرة الأساسية لدعم الشغل ومواجهة مشاكل البطالة والفقر وتوفير فرص العيش الكريم للسكان. وقد بذلت الدولة المغربية مجهودات كبيرة لدعم الاستثمار على الصعيد الوطني، وعملت على منح الامتيازات لكل المستثمرين ووضع الآليات لإعفاء المستثمرين من مستحقات الضريبة على القيمة المضافة كلما تعلق الأمر باستيراد الآليات والأجهزة الصناعية.

إلا أننا نخط الحكومة علما أن المستثمر بالأقاليم الجنوبية يواجه عراقيل ومطالب بدفع الضريبة على القيمة المضافة عند استيراد الآليات بحجة أن سجله التجاري موجود بالأقاليم الجنوبية ولا يمكنه الحصول على شهادة الإعفاء، وهذا لا يخدم الاستثمار والتشغيل في هذه المناطق التي هي في حاجة ماسة إلى هذا الاستثمار وإلى تشغيل أبنائها.

لذلك، ندعو الحكومة إلى التدخل السريع لتسهيل مسطرة الاستثمار وتبسيط الإجراءات لتشجيع إقامة مشاريع صناعية في هذه المناطق، وهذا يخدم مصلحة الوطن.

محضر الجلسة رقم 829

التاريخ: الثلاثاء 11 رمضان 1433 (31 يوليو 2012)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وستة وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية عشر والدقيقة الخامسة عشرة زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للمراسلات، توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص

التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 01.12 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية؛

2- مشروع قانون رقم 21.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 141 بشأن منظمات العمال الريفيين ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1975 المعمدة بجنيف في 4 يونيو 1975 خلال الدورة الستين (60) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية؛

3- مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2009؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية تتعلق بتدبير شؤون النظافة وجمع النفايات في عدة مدن.

هذا الموضوع الشائك هو ما تناقلته عدة مصادر إعلامية حول مغادرة شركة (Veolia) لقطاع النظافة بالرباط بشكل مفاجئ وفي ظرفية حرجة تعرف فيها مختلف أحياء المدينة والمدن المجاورة لها، سلا ومقارة، تراكبا للنفايات والأزبال في مختلف الشوارع والأزقة، في ظل تزايد الاستهلاك في هذا الشهر الفضيل والمبارك، مع لما لهذا الوضع من تداعيات سلبية على صحة المواطنين وعلى حماية الأمن البيئي المنشود.

وانطلاقا من كون هذا الانسحاب المفاجئ نموذجا عن فشل تجربة التدبير المفوض في القطاع الحيوي الحساس، فإنه يشكل مناسبة لإعادة النظر بمنظور شمولي في خيار التدبير المفوض الذي امتد من توزيع الماء والكهرباء إلى قطاع النظافة وجمع النفايات في العديد من مدن المملكة، بحيث صار من اللازم في اعتقادنا فتح نقاش جدي وواسع في هذا الشأن المصري، نقاش يفضي إلى بلورة رؤية واضحة وشمولية تقوم على تقييم التجربة ورصد مواطن قوتها وضعفها، وبالتالي بناء قرارات حاسمة تحدد مصير هذا التدبير المفوض، والذي أبانت التجربة نجاحه الأكيد في بعض المدن وفشله المبين في المدن الأخرى، التي يعيش فيها قطاع النظافة وتدبير النفايات وضعية رديئة، تستنزف ميزانية الجماعات المحلية المعنية وتعمق الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، دون مردودية ترقى إلى طموحات الساكنة في شوارع وفضاءات نظيفة وحياة بيئية لائقة.

وتزداد الحاجة إلى قرارات جريئة تعيد النظر في سياسة التدبير المفوض، إما عبر خيارات مراجعة دفاثر التحملات الموقعة من طرف الشركات المعنية والمختصة، وخلق أرضية قانونية واضحة المعالم تضمن الجودة في الخدمات وتراعي القدرة الشرائية وتحسن المعامل البيئي في المعادلة، إما عبر خيار جريء يعيد التدبير الناقي لهذا القطاع الحساس إلى الجماعات الترابية، مع استحضار ما يتطلبه هذا الخيار من كلفة مادية وبشرية وتقنية ولوجيستية.

كما ينبغي في هذا الإطار أن نؤكد على عدم الاكتفاء بأسلوب الحملات الظرفية والمناسباتية في هذه الحملات التي لا تساهم فيها الشركات المفوضة إلا بشحن النفايات، بعد أن يتم جمعها من طرف الأعوان العرضيين

للجماعات والمتطوعين واستخلاص المقابل المادي من هذه المبادرات. ولنا خير نموذج على ذلك فيما شهدته إقليم القنيطرة مؤخرا، حيث قامت الجماعات المحلية بمعية السلطات المحلية والإقليمية مشكورة على إطلاق حملة واسعة لنظافة المدينة، بينما اكتفت الشركة المكلفة بالشحن ونقل النفايات دون أدنى مساهمة منها في جمعها.

وفي هذا السياق أيضا، فإن المسؤولية في تردي قطاع النظافة لا تنحصر فقط في مسؤولية الجماعات والشركات المفوض لها، بل يتقاسم معها أيضا المواطنون المطالبون بدورهم في المساهمة في تأهيل هذا القطاع الحيوي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

في الوقت الذي يسعى فيه المغرب إلى التنزيل الديمقراطي لأحكام الدستور وتكريس قيم الديمقراطية والنزاهة والشفافية والحكامة الجيدة ويقود أورشاح إصلاح وتحديث الإدارة رغبة منه في جعلها أداة في خدمة التنمية، ويؤسس مرحلة جديدة في التدبير الإداري والمالي قوامها ربط المسؤولية بالمحاسبة للقطع مع مبدأ الشخصنة في التدبير وترسيخ معايير الكفاءة والنزاهة لمحاربة كل أشكال الفساد والمفسدين والمحسوبية والزبونية.

ومع استمرار الحكومة في الصيام على الحوار الاجتماعي المركزي، وأيضا في هذا الإطار نجد قطاعي التشغيل والتكوين المهني خارج الزمن السياسي المغربي، وأصبحت يذكرانا بممارسات عفا عنها الزمن، مع ما يرافق ذلك من مظاهر الاحتقان الاجتماعي والمهني نتيجة طغيان المنطق الإداري على السياسي في تدبير شؤون الوزارة، أي وزارة التشغيل، وعدم استيعاب الأهمية الإستراتيجية التي أضحت يمثلها القطاعان معا في السياسات العمومية بالنظر لحيوية الخدمات التي يقدمانها لمختلف الفئات الاجتماعية.

فالقطاع لازال يعاني من غياب الحوار المنتج والمؤسس لثقافة الشراكة، بالرغم من صدور منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2012/12 بتاريخ 5 يونيو 2012 حول مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي، ويتجلى هذا الإقصاء ومظاهر الاحتقان في:

1 - غياب الحوار القطاعي مع مختلف النقابات؛

2 - عدم الاعتراف بالوظيفة الدستورية للنقابات وأدوارها كشريك اجتماعي؛

3 - مضايقة الأطر النقابية من طرف الإدارة واعتمادها مقارنة التمييز

بكل جدية حول ما يعيشه الاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة من تراجع في الاستثمارات الخارجية. فعلى سبيل المثال، مراكز النداء التي تحتضنها مجموعة من المدن المغربية الكبرى والتي تصل إلى 220 مركزا للنداء وتشغل هاته المراكز 50 ألف شخص، وقد تمكن هذا القطاع في غضون فترة وجيزة من احتلال مكانة مهمة في النسيج الاقتصادي الوطني، وهذا ما يبينه رقم معاملاته الذي أصبح يتجاوز 6 ملايين درهم، يعرف هذا الرقم زيادة تقدر بحوالي 10 إلى 30%، ناهيك عن امتصاص جزء مهم من البطالة، بطلاة الخريجين ببلادنا.

السيد الرئيس، ما تم الكشف عنه مؤخرا، وحسب ما تداوله الإعلام الفرنسي، كون الحكومة الفرنسية الحالية عازمة على سحب استثماراتها الخاصة بمراكز النداء خلال الفترة المقبلة، الشيء الذي سيكون له انعكاس وخيم على الاقتصاد الوطني الذي يسعى اليوم إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

كما أن هذه الخطوة قد تسبب في خلق أفواج جديدة من العاطلين من حملة الشواهد، الذين كانت تستوعبهم مراكز النداء، موضوع الحديث. السيد الرئيس،

أمام هذا الوضع الخطير، الحكومة المغربية تلتزم الصمت تجاه ما يخطط له باستثناء بعض الخرجات المحتملة لبعض وزرائها بخصوص هذا الموضوع، ولم تصدر عنها أية ردود فعل بخصوص هذه القضية التي ستضرب الاقتصاد الوطني في الصميم، علما أن الحكومة الفرنسية جادة في تناولها لهذا الموضوع جراء الأزمة الاقتصادية التي تعيش تحت وطأة منطقة الأورو والتي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفرنسي، وأيضا ما تمثله هذه المراكز من استيعاب أفواج الخريجين الجدد والباحثين عن العمل في فرنسا. مؤكداً في نفس الوقت أن الحكومة المغربية مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، بالأخذ بعين الاعتبار كافة تعاملاتها التجارية مع كل الأطراف وفق ما تنظمه وتؤطره منظمة التجارة العالمية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد الزمزمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

في إطار النظام الداخلي، ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي أن نخطب مجلسنا علما بقضية طارئة تتعلق بالحديث الوارد على لسان السيد وزير التعليم العالي والذي من خلاله يروج لاقتراح إلغاء مجانية التعليم العالي العمومي.

السليبي في حقهم، حتى في القيام بالأنشطة الإدارية التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة؛

4 - التصييق على جمعيات الأعمال الاجتماعية وهزالة الدعم المالي المخصص لها؛

5 - محاربة الجمعية المغربية لمفتشي الشغل، وحرمانها من المقر الذي كانت تتوفر عليه؛

6 - طغيان أسلوب التسلط الإداري من طرف مسؤولين إداريين، وتجاوز الاختصاصات المفوضة لهم؛

7 - طغيان أسلوب الترهيب والزيونية والمكافأة غير المشروعة، على حساب مبدأ المساواة ومعايير الكفاءة؛

8 - تدني شروط العمل اللائق بالمصالح المركزية والخارجية؛

9 - غياب إستراتيجية واضحة في مجال التكوين الأولي والتكوين المستمر وتوفير الشروط اللازمة لإنجاحهما؛

10 - الإرهاق في العمل نتيجة النقص الحاد في الموارد البشرية (مفتشو الشغل، أطباء الشغل، مهندسون، متصرفون، تقنيون وكتاب، إلى غير ذلك)؛

11 - اعتماد معيار الزيونية والمحسوبية في الاستفادة من بعثات التكوين بالخارج والمشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة باختصاصات الوزارة؛

12 - معاناة موظفي وموظفات صناديق العمل، والغموض الذي يلف مساهم الإداري المحجول نتيجة الاستغلال السياسي لوضعيتهم.

إن ما يثير استغرابنا هو ما تعرفه الوزارة من تخبط جراء تفويض السيد الوزير كل الاختصاصات التي أعطاها إياه القانون للسيدة الكاتبة العامة للقطاعين في سابقة هي الأولى من نوعها داخل هذا القطاع الإستراتيجي.

وأمام هذه الوضعية المهنية والاجتماعية المقلقة بالقطاعين، ندعو السيد رئيس الحكومة للتدخل لاحتواء مظاهر الاحتقان التي يعرفها قطاع التشغيل والتكوين المهني، وإيجاد الحلول المناسبة والسهر على إعمال القانون وتحقيق الكرامة لكل العاملين بالقطاع داخل المصالح المركزية والخارجية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا المقرر بقضية طارئة، تهم النقاش الدائر اليوم

بالتعبير عن مطامح ومصالح ناخبينا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز الببار:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا رمضان مبارك سعيد على الجميع وعلى المواطنين.

سنخصص اليوم في فريق الأصالة والمعاصرة موضوع إحاطة المجلس علما لقضية طارئة وذات أهمية بالغة، تتعلق بالمشاكل التي يتخبط فيها النقل الجوي بصفة عامة وقطاع الطيران (Low cost) أي بأئمة منخفضة بصفة خاصة، هذه الأزمة تنذر بتداعيات كارثية على القطاع السياحي الذي يمر هذه السنة من وضعية صعبة ومعقدة ناتجة عن الأزمة المالية وآثارها السلبية على التدفقات السياحية الوطنية.
السيد الرئيس،

وكما لا يخفى على علمكم أن أزمة قطاع الطيران (Low cost) التي تعد إحدى أوجه الأزمة التي يعيشها القطاع السياحي استنفدت بعدما قررت العديد من شركات الطيران منخفضة التكلفة ك (Jet4you) و (Ryanair) و (EasyJet) تقليص نشاطها بالمغرب وتعليق عدد من رحلاتها.

وفي هاذ الشأن هذا يعني الخطوط الملكية المغربية قصت وما ابقاها كتدبير رحلات مباشرة من الدول الأوروبية أو من مدن الدول الأوروبية إلى المدن مباشرة، وبالتالي نزلت في الأرض 10 ديال الطائرات ديال الخطوط الملكية المغربية اللي باعت منها 3 ديال الطائرات، والآخريين كتحاول تبيعهم ما صابتش منهم.

إذن هنا أدق ناقوس الخطر في نطاق الأزمة الاقتصادية المالية طبقا للسياسة اللي ما متابعا، كتطلب وكنادي الحكومة الحالية واش عندها الغرض بإقلاع الاقتصاد وعندها الغرض بالسياحة أو ما عندهاش؟ وذلك نتيجة ارتفاع الرسوم الخاصة باستعمال المطارات في المغرب، وهو الارتفاع الذي انعكس بشكل كبير على كلفة الاستغلال بالنسبة لهذه الشركات التي لم تعد قادرة على مسابرة هذا الارتفاع، وخاصة بعد تغيير شركة (Mar Handling) بشركة سويسرية، أي ذاك الشركة السويسرية من بعد بدلوها هي شركة عالمية، من بعد جات طلعت الأئمة.

إذن إذا كانت الشركة المغربية الوطنية ما عندهاش القدرة باش تواسي الاقتصاد طبقا للسياسة، لا المهاجرين المغاربة ولا المغاربة داخل المغرب ولا الأجانب للمغرب. إذن في هاذ النطاق هذا، هاذ الشركة السويسرية طلعت الأئمة، يعني صاروخية، إذن هنا حتى ذاك (Low cost) اللي كانوا

ونود أن نلفت الانتباه إلى أن هذا الموضوع يستدعي الكثير من التريث والحوار الواسع وبهم الحكومة بكاملها، ونرى أن الموضوع لا يقبل المبادرات الشخصية أمام الرأي العام وأمام البرلمان، وقبل أن يكون موضوع نقاش شامل داخل مجلس الحكومة.

وانا، في فريق التحالف الاشتراكي، نعتبر أن مجانية التعليم العالي العمومي في كل فروع مسألة مبدأ ومكسب للشعب المغربي، وليس هناك ما يجعلنا نتراجع عن هذا المبدأ أو المساس به، خصوصا في هذه المرحلة الدقيقة التي نعيشها.

ونذكر أن البرنامج الحكومي، الذي ساندناه مع عدد من الفرق البرلمانية، يتضمن التزام الحكومة بإصلاح شمولي وعميق لأوضاع التعليم العالي، وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يتخبط فيها دون التراجع عن المكتسبات وإضافة عراقيل لا مبرر لها لولوج الطلبة إلى الجامعة.

كما أن ميثاق الأغلبية أكد بوضوح على تعزيز المكتسبات وتقوية الإصلاحات بما فيه مصلحة أغلبية المواطنين وفائدتهم وليس على حسابهم. ونود أن نؤكد على ما يلي:

أولا: الجامعة المغربية العمومية مفتوحة أمام كل الطلبة المغاربة بصفتهم طلبة، بغض النظر عن وضعهم الطبقي والاجتماعي؛

ثانيا: أن الأغلبية الساحقة من طلبة الجامعات ومؤسسات التعليم العمومي منحدرون من الفئات الفقيرة والوسطى، وأن أبناء الأثرياء يفضلون عموما الجامعات والمؤسسات المؤدى عنها بالداخل أو بالخارج؛

ثالثا: أن أي إجراء يتعلق بفرض رسوم التسجيل في بعض مؤسسات التعليم العالي سيتضرر منه بالدرجة الأولى أبناء الفئات الوسطى، اعتبارا لكون الأساس المعتمد لحد الآن في تحديد الفئات الميسورة عموما هو الدخل الذي ينطلق من 3000 درهم وهو أساس غير سليم على الإطلاق، وهو الأساس الذي يتم اعتماده لحرمان أبناء الموظفين والمستخدمين وفئات العمال من منحة التعليم.

إننا ننبه إلى خطورة هذا المنحى وانعكاساته السلبية على القدرة الشرائية للفئات الوسطى التي تعتبر أساس الاستهلاك الوطني، وبالتالي نمو الاقتصاد الوطني.

كما ننبه إلى ما يمكن ما يترتب عن المساس بالمجانبة في التعليم العالي من توتر داخل الجامعة والمجتمع عموما، ونعتبر أن تدخل الدولة أمر ضروري ومن واجبها التكفل بتعليم أبناء الشعب في كل مراحل التعليم، وعلى الحكومة أن تبحث على موارد مالية لتمويل التعليم العمومي عن طريق الحكامة في تدبير المال العام والصفقات العمومية ومحاربة التبذير، بل وحتى فرض ضرائب جديدة على الأثرياء وليس الاتجاه لجيوب المواطنين واعتبار تدخل الدولة مجرد تكاليف للخزينة وليس استثمارا للمستقبل.

وأملنا أن يبقى اقتراح السيد الوزير مجرد رأي شخصي وليس توجه حكومي، لسنا مستعدين لمساندته كمثلين للشعب في هذه القبة وملزمون

بالحاسبة ويقر بزجر المفسدين وينص على عدم الإفلات من العقاب وإرجاع ما نهبوه من مال عام، وهو ما يضاف لتصريحات كثيرة لأعضاء الحكومة تتناقض بشكل كلي مع مضمين الدستور ومع متطلبات المرحلة الجديدة التي رسم معالمها خطاب العرش الأخير.

ومن المحز في النفس أن نتابع كذلك التهجيات التي تعرضت لها المرأة بمناسبة انتخاب مكتب إحدى المجالس المنتخبة بالناطور، حيث عبر البعض عن رفض مرضي لتمثيلية المرأة في أجهزة هذا المجلس الجماعي، كل ذلك في الوقت الذي ينص فيه الدستور على المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

فهل بهذه النخب وهذه العقليات سنبنى مغرب المستقبل؟ وهل بهذا الاستخفاف بالمرأة والشباب سنؤسس لمؤسسات الحكامة الجيدة؟ وهل بهذه النخب المترهلة والمريضة ستواجه بلادنا التحديات والأوراش الكبيرة من قبيل الجهوية والحكومة الترابية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.
السيدان الوزيران،
الأخت المستشارة،
الإخوان المستشارين،

إن إحاطة الفريق الاستقلالي اليوم سوف تنحو منحى الفريق الحركي في تدخله حول التدبير المفوض لجمع النفايات. هذه الظاهرة التي ابتلينا بها بعدما تركنا الحبل على الغالب وتركنا أجانج يسرون شؤوننا الداخلية الصرفة.

حيث اليوم، السيد الرئيس، الإخوة المستشارين، الأخت المستشارة المحترمة، نرى أن تراكم الأزبال أصبح سمة عامة في جل المدن المغربية، وأعني بالذكر مدينة الدار البيضاء الآن، حيث لا يستطيع الزائر المرور في أحفم شوارعها، خاصة الأحياء التي تسمى الأحياء الراقية، فما بالك بالأحياء الهامشية والجانبية، حيث لا نلمس إلا أكوام متراكمة من الأزبال. نفس الشيء نجد في مدينة الرباط، بعدما تخلت الشركة عن جمع هذه النفايات تاركة السكان في أزمة خائفة ويتعرضون لمشاكل لا يتوقعها أحد، حيث الأمراض والميكروبات سيما مع الحرارة المرتفعة التي تعرفها بلادنا، أكثر من ذلك في هذا الشهر المبارك، شهر رمضان، حيث فصل الصيف المعروف بالخضر والفواكه، والحمد لله وهذا غنى من عند الله.

فالشوارع المغربية أصبحت تحاصر بالأزبال والشركات المتعاقدة معها أصبحت عاجزة على جمع هذه النفايات، وعندما نطرح السؤال نجد تقصير

تيجيو، تيجيو حتى المهاجرين وحتى ما غاديش يبقاو يجيو وراهم غادي ييداو يوقفوا في أكتوبر.

وهو ينذر بوقوع أزمة كارثية على السياحة الوطنية التي لم تعد تنفع معها مساحيق الحكومة التي أثبتت عدم قدرتها على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، وفشلها في تحقيق أهداف البرنامج الاستثماري في قطاع السياحة ما بين 2008 و2012، الذي يهدف إلى الرفع من إمكانية استقبال المسافرين إلى 36 مليون مسافر عبر مطارات المملكة المغربية سنة 2012.

أمام هذا الوضع، وبالنظر إلى أهمية القطاع السياحي الذي يعد أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، باعتباره أول مصدر للعملة الصعبة وأول مساهم في ميزان الأداءات وثاني قطاع يساهم في إحداث الثروات الوطنية، فإن الحكومة المغربية مدعوة إلى إعداد مخطط استعجالي لإنقاذ هذه الوضعية تنفيذا أولا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك نصره الله وأيده، التي أكدت في خطاب العرش الذي وجهه أمس الاثنين إلى المملكة المغربية حين توقف جلالته على القطاع السياحي باعتباره يعني عاملا قويا في النهوض بالتشغيل وتنمية الثروة الوطنية.

وفي نفس الإطار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

لقد تنبعنا باهتمام بالغ خطابا العرش الذي أبرز أهم المنجزات الديمقراطية والتنمية والاجتماعية التي حققتها بلادنا في السنوات الأخيرة، وكذا الأوراش المفتوحة وخاصة على مستوى بناء الجهوية المتقدمة.

ولقد سجلنا تأكيد الخطاب الملكي أن هذه الأوراش تتطلب تجديد النخب، من شباب ونساء، من أجل تحمل المسؤوليات الجسدية التي تتطلبها هذه المهام والأوراش الأساسية، لكننا مع كامل الأسف نلاحظ أن النخب التي تدبر أمورنا اليوم على كافة المستويات مازالت تتصرف وفق عقلية تنتمي للماضي وليس لهذه الروح الجديدة المتماشية مع مضمين الدستور الجديد، الذي يؤكد على المسؤولية وعلى المحاسبة وعلى الحكامة وعلى المقاربة التشاركية ومحاربة الرشوة... إلخ.

إننا، في الفريق الاشتراكي، لنأسف بالغ الأسف أن نتابع رئيس حكومتنا على قناة أجنبية وهو يتنكر لشعاراته بمحاربة الفساد، ويقول أن فلسفته هي "عفا الله عما سلف"، في الوقت الذي يربط فيه الدستور المسؤولية

خلالنا الرأي العام، وكذلك نتساءل عن موضوع، تداول كذلك، يتعلق برسوم التسجيلات سواء داخل الجامعة أو كلية الطب أو المعاهد الأخرى التي قد لا تكون تحت وصايتكم، تحت وصاية وزارات أخرى.

كذلك، نريد أن نتساءل: هل هناك من إصلاحات أو تدابير إجرائية تريدون أن تبلغونها إلى هؤلاء الشباب الذين ينتظرون السنة المقبلة لولوج الجامعات، وخصوصا ما يتعلق بدعم الطلبة وبالأساس الطلبة المعوزين الفقراء؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الباودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق على طرح هذا السؤال، لأنه فعلا يشغل بال الأسر وقد يشغل بال الأسر المعوزة والمتوسطة أكثر ما يشغل بال الأثرياء، ولم أتكلم بتاتا عن إلغاء مجانية التعليم، هذا تحريف وسطو على كلامي. قلت لا بد أن تساهم الأسر المسورة في تكوين أبنائها، هذا ما قلته، هل هذا يعني لغويا إلغاء المجانية؟

أولا تكلمت عن المسورين وتكلمت عن المعاهد الخاصة وكليات الطب، لماذا؟ لأنها هي التي تستهلك الميزانية الكبيرة بالنسبة للميزانيات الأخرى. أعطي المثال: كلية الحقوق بفاس فيها 22.000 طالب، عندها 9 مليون درهم وعندها أستاذ لكل 189 طالب، كلية الطب ما تنقولش عندها الفلوس، محتاجة، ولكن رغم ذلك فيها 5111 طالب عندها ميزانية 8 مليون درهم، مجالها مجال 9 مليون، عندها أستاذ لكل 7 طلبة، كلية أكادير ما ابقات كتستوعب، تازة، فين ما امشيتي، قلعة السراغنة، الطلبة ما لقاو فين يقرأو.

قلنا الطبقة المسورة خص تساهم، أما الطبقة المعوزة - بالعكس - احنا زدناهم في المنح، اعلاش؟ باش نعاونهم يقرأو، عدد الممنوحين غادي يدوز من 180 ألف إلى 216 ألف، عدد الأسرة كانت بين 34 و35 ألف في هاذ السنة، السنة المقبلة إن شاء الله 54 ألف، خلال السنة غادي تدوز ل70 ألف. عدد الوجبات في المطعم غادي تدوز من 5 مليون وجبة إلى 15 مليون وجبة، وكل وجبة ب 1,40 درهم، واش هاذو غادي نقولو لهم خصوصا؟

هذا تحريف، هذا ناس ضد الإصلاحات، لأن قلنا آباء الأسر عندهم أولادهم عندهم 18 في المعدل وما لقاوش فين يديروا أولادهم. وميثاق التعليم اللي كل القوى الحية في البلاد، من أحزاب، من نقابات، شاركوا في الميثاق، وهاذ الميثاق آتش تيقول؟ تيقول خص الرسوم تدار ثلاث سنوات بعد انطلاق الإصلاح، لو طبقتنا هذا الكلام وهذا القرار ما كنا لنعيش ما

سافر وقاتل لرؤساء الجماعات، حيث تعجز الجماعة على تسديد المبالغ أو تكون وزارة المالية المصدر الذي يعرقل تسديد ما على الدولة من ديون، الشيء الذي تتأثر معه هذه الشركات.

فإلى متى سنظل نترك أوساخنا للغير بدل أن نتجند نحن في تدبير شؤوننا الداخلية؟

نفس الشيء نلمسه في الرياضة كذلك، فنرى أن أموال باهظة تصرف، أموال الدولة تصرف ونعطيا لأجانب، والنتيجة نراها كذلك في المسابقات الأولمبية، الفشل الذريع، لم يسبق للمغاربة أن لمسوه وأن شاهدوه.

وأنا أضم صوتي لصوت الفريق الحركي لأقول ما اجتمعت أمة على ضلال، وسنبقى نندد بهذه السلوكات، فإلى متى سيستيقظ ضمير المغربي الحي؟ الغيرة الوطنية، إلى متى سنظل نائمين؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا، 6 منها آنية موجهة لكل من قطاعات التعليم العالي، الاتصال، الطاقة والمعادن، الصناعة التقليدية، الشؤون العامة، و14 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات التعليم العالي، الطاقة والمعادن، المالية، السكنى والتعمير، التربية الوطنية، التجهيز والنقل، التضامن والمرأة، العلاقات مع البرلمان.

نستهل جدول الأعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والسؤال الآتي حول خبر إلغاء مجانية التعليم العالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد تداولت العديد من وسائل الإعلام الوطنية خبر إلغاء مجانية التعليم العالي ابتداء من السنة المقبلة، الشيء الذي خلق نقاشا وجدالا داخل الرأي العام الوطني.

لنا، السيد الوزير، ارتأى فريقي إلى أن يتقدم بهذا السؤال حتى تتمكن من توضيح هذا الخبر إن كان صحيحا أم لا، كذلك المرحلة مرحلة دقيقة جدا، فالجميع يستعد إلى السنة المقبلة الجامعية والآمال كبيرة معلقة على التعليم الجامعي لما له من أهمية ومن ضرورة ومن خدمات كبيرة قدمها ويقدمها لهذا الوطن.

لذلك، فنريد منكم، السيد الوزير، أن توضحوا لنا هذا الموضوع ومن

إذن ما خصناش نغطو المغاربة، تنقلو أن المجانية هي اللي وصلاتنا لهاذ المصائب اللي أولاد الشعب ما لقاو فين يقرأوا، الفقير ولدو عندو 18 ما لقاش فين يديرو، باقي اللي عندو اشوية كيرسلو إلى الخارج، وهاذ الفقير فين يحطو؟

هذا هو المشكل ديالنا، واش ابغينا البلاد تتقدم، في العالم كله هاذ الشئ اللي كاين. إذن خصنا التضامن بين الفئات، والميسورين باغين يخلصوا، قالوا لنا ابغينا الجودة، واش قلت لولدك غادي تكون الجودة أعطيني 1000 درهم في السنة، الناس نطلبوهم غادي يعطيوهم، وشي بعضين خص غير يفشلوا باش يقولوا النهاية، عنوان كبير، النهاية، أكاذيب ومهتان.

واش مول كلية الحقوق، كلية الآداب غادي نطلب منه، مول كلية الآداب تيسوى لي 30.000 درهم في السنة، ولا قدر الله المصير ديالو هو عاطل، نزيد نقول له خلص، أما اللي خرج طبيب، المتخصص تيسوى أكثر من 100 مليون سنتيم في التخصص ولكن عندو الخدمة مباشرة تخدم، ماشي محدد بالبطالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه مآل إصلاح التكوين بكليات الطب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

جاء القانون 01.00، السيد الوزير، لإصلاح منظومة التكوين وخاصة في التعليم العالي، في جميع المجالات، وكل الجامعات انخرطت في هذا الإصلاح الهام باستثناء كليات الطب، وأتم الآن نقولون بأنه هناك خصاص فيما يخص التكوين، لكن في نفس الوقت لم تفتح المناصب المالية لهاذ المكونين اللي (les postes PA) ولا و اقلال.

ثانيا كان التزام الحكومات السابقة لتكوين 3300 طبيب سنويا، وهذا الهدف ما وصلش.

ثالثا، المنظومة التعليمية والتكوينية في الطب اختلفت في كل الدول، احنا في المغرب لازالت الإشكالية ديال إصلاح كليات الطب لازالت لم تتم، مثال: الولوج الآن لكلية الطب، بالله عليكم، السيد الوزير، السقف اللي كاين في كلية الطب اليوم في الدار البيضاء باش يدوزوا الطلبة المباراة هو 16/20، عاد يدوز المباراة، وأكثر من 3 آلاف اللي دوزوا المباراة باش ياخذوا 450، لكن كيفية هاذ مباراة الولوج يجب إعادة التفكير في المنظومة بكاملها، لا يمكننا أن نستمر بهاته الكيفية، هذا الأول.

ثانيا، لما تطرحون مجانية التعليم وخاصة في كلية الطب، راه خصنا نعرفو راه طلبة كلية الطب راه ماشي ميسورين، ما ابقاش ذاك الشئ اللي كتعرف، راه الآن الطلبة في كلية الطب راه من الطبقات الوسطى أو من

نعيشه اليوم، باقي الميسور اشوية أو اللي عندو اشوية كيبيع وكيرسل ولدو لأوكرانيا أو روسيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

إن تعقبينا في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، سوف لن يعارض جوابكم بقدر ما نوضح التالي: أننا نعيش مع قولة ميكيا فيلي ولا داعي لبسطها، لأقول أننا اليوم نبحت عن الثغرات لنحاول النيل من العمل الجاد. أظن، السيد الوزير، لو تذكرنا المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه عندما اقترح أداء بعض الرسوم أو الأئمة الرمزية للطلبة الجامعيين، فلم يكن مخطئا.

اليوم يجب أن يعي المغاربة جميعا وأنا سوف لن أقف مكانكم، السيد الوزير، لأدافع عن منهجيتكم، رغم أنني أشاطركم نفس المسؤولية كحزب مساهم في تدبير الشأن الحكومي، لأقول إننا اليوم يجب أن نبحت جميعا عن مأزق، إن أبناء الشعب المغربي سوف لن يجدوا مكانا شاعرا أو كرسي في الجامعة، الاكتظاظ ثم الاكتظاظ ثم الاكتظاظ.

فيجب أن نبحت جميعا دون نظرة سياسية أو دون نظرة أحادية للشئ، ويجب أن نبحت لمغرب جديد، نتعاون فيه جميعا لخدمة الأجيال المقبلة، أجيال المغرب الجديد، أجيال الدستور الجديد بتنزيله ومقوماته. إن الخطاب السامي لجلالة الملك مؤخرا، نهار الأمس، يلح...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا.

أولا الشعب المغرب يريد العدل والإنصاف، لا يستوي الفقير والغني، ومنين قلنا الرسوم، إسبانيا عملت 9000 أورو، بلجيكا سدات الباب، كندا طلعت، المغاربة ما لقاو فين يديرو أولادهم حتى في خارج المغرب، كيطلبوا منا باغيين يخلصوا، ما لقاوش فين يخلصوا.

ومنين كنتكموا على الرسوم، مثلا اللي عندو 15.000 درهم شهريا ما يقدرش يعطي 500 درهم أو 1000 درهم في السنة؟ 50 درهم في الشهر، كاين اللي عندو 5 ملايين في الشهر، ما يقدرش يعطي 1000 درهم في الشهر، هي 10.000 درهم في السنة؟

ولو على حساب الأحزاب نفسها، لأن البلاد أولى من الأحزاب. إذن إن شاء الله هاذ الشيء ديال إصلاح كلية الطلب نتمناو إن شاء الله من هنا إلى يناير المقبل نجيبو لكم الأفكار باش تناقشوها، باش فعلا يكون واحد النقاش لأن حتى هذا ما يمكنش تنفرد بها الحكومة، هذا كيهم المواطنين، غادي يجي.

إذن الإصلاحات إن شاء الله غادي تكون مهما كان الثمن، والثمن السياسي تنشوفو الدول، لا إسبانيا، لا اليونان، الإصلاحات اللي كندير لأنها مرغمة، المغرب مرغم اليوم يدير الإصلاحات اللازمة.

أما المجانية فقلنا في كلية الطب واش كين 10% عندها اشوية تخلص؟ نديرو غير 10%، كايته 5% نديرو 5%، ما قلناش الطلبة كل الطلبة، غير نتفقو على المبدأ، المبدأ كان ولكن الآن يكون على الأقل نقولو للميسورين يخلصوا، نكونو متفقين على هاذي، ومن بعد نحددو اشكون الميسور واشكون اللي غير ميسور، واش مول 10 درهم؟ واش مول 15؟ واش 20؟ هذا متفقين، خص غير نتفقو على المبدأ. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

شكرا السيد الوزير. لا احنا ربما غادي نكونو متفقين معكم على هاذ المقاربة ديال تحديد لأئحة الميسورين، ولكن أشنو هو التعريف ديال الميسور اللي أصبح عندنا في البلاد؟ راه كين اللي كيكون فقير في 3 سنين، 4 سنين، وكبولى أكثر من ميسور في ظرف وجيز، وأتم تعرفون الأسباب ديال هاذ الشيء.

الموارد البشرية، السيد الوزير، ديال مكوني الأطباء، ربما يجب التأكد على نقطة أساسية، هو هاذ الموارد البشرية راه تشتغل كأساتذة التعليم العالي في الجامعة، وتشتغل في المستشفيات، والآن الإشكالية ديال اشتغال هاذ الأساتذة في داخل.. رغم كل الملاحظات اللي يمكن لك تجاوبني عليها، هاذ الأساتذة اللي كيشغلوا من داخل كليات الطب، اللي هما كيشغلوا كذلك في المستشفيات راه أصبحوا أقلاء، راه أصبحوا اقلال، لماذا؟

لأنه الآن كايته إشكالية ديال المناصب المالية فيما يخص هاذوك المكونات المساعدين، وبالتالي التفكير خصو يكون شمولي، لأنه المغادرة الطوعية جعلت الأساتذة في الطب، الأغلبية دياهم كيخرجوا تقاعد، والآن كين فراغ، وغادي تلقاو، السيد الوزير، نسب جد ضئيلة ديال المكونات اللي أصبحوا متواجدين في كلية الطب.

إذن نحن مع هاذ اللجان للتفكير ونحن معها، ولكن كانت مذكرات

الطبقات الفقيرة اللي ما كيقدروش يخلصوا على أولادهم في الخارج. وبالتالي، يجب التفكير في مجانية التعليم في كلية الطب أو في كلية الهندسة، يجب أن يكون حوار وطني باش نشوفو اشكون هما اللي غادي يكونوا مؤهلين باش يمكن لهم يستافدوا من مجانية التعليم واشكون اللي ما يمكنش لهم يستافدوا.

إذن سؤالنا، السيد الوزير، هاذ المنظومة ديال التكوين ديال الأطباء، راه خص تكون محطة أساسية، أولا لماذا التكوين الطبي يبقى خارج قانون 01.00؟

ثانيا، هل تنوون الانطلاق في الإصلاح؟ أنا أعلم بأنه هاذي 3 سنوات كان مشروع إصلاح ديال التكوين الطبي ولكن بقي في الرفوف، راه الآن خص تحيدوا عليه ذاك الغبار وتنوضو مع الفاعلين ومع المكونات ومع السياسيين من أجل إعادة النظر في هذا التكوين الطبي اللي طارح إشكالية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيدة المستشارة.

بالنسبة للغبار، ماشي غير شطبنا، درنا (l'aspirateur). بالنسبة للتعليم، النقاش الوطني كان في الميثاق، إذا غادي نعاودو ثاني ميثاق آخر، الميثاق كان في 1999-2000 وشاركت فيه كل الفعاليات السياسية، والميثاق هو اللي سطر خاص رسوم، إذا ابغيتوا يتفتح نقاش آخر احنا مستعدين لنقاش آخر، ما عندنا مشكل.

أما فيما يخص إصلاح الطب، فعلا هذه إشكالية، كان فتح الملف في 2005-2006 والتاريخ كل واحد ممكن يقولو اللي ابغي، حسب ما وصلني كان اختلاف ذاك الوقت، والله أعلم.

الآن كما جينا، هاذ الحكومة فتحت الورش، الآن 2 لجان، بين التعليم العالي وبين وزارة الصحة، الحمد لله في انسجام تشتغل، كايته لجنة بيداغوجية وكايته لجنة التداريب، هاذ الشيء كيشغلوا اليوم في انسجام كامل، والآن غادي ندخلو (système LMD) في الطب كذلك باش نسمحو مع ما يجري حولنا.

تأخرنا معك الحق، المغرب تأخر كثيرا في هذه الإصلاحات، لأنه فين ما جا شي إصلاح سار نؤجله، نؤجل الإصلاحات، اعلاش؟ من 2005 ابقى الآن حتى 2012، هاذو إصلاحات كثيرة، التقاعد، صندوق المقاصة، كلشي الإصلاحات اللي كان خاص المغرب يقوم بها أجلت. وهاذ الحكومة ما عتديرش الشعبوية، غادي تدير الإصلاحات اللي في مصلحة البلاد،

السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعدواي، بناصر أزوكاغ، عبد المجيد الحنكاري، عياد الطيبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الكليات ديالنا والجامعات في السنوات الأخيرة عرفت واحد المجموعة ديال الظاهرات، ما غاديش نتكلم عليها لأنه أتم يا لله جيتو وبالتالي غادي نتكلم غير على المسائل اللي تهم السنة الماضية وهاذ السنة والمستقبل.

فالسنة الماضية، وهاذ الشي قلناه في الوقت ديالو، عرفت مشاكل ديال التدبير داخل الكليات، فكان المشكل ديال الاكتظاظ تكلم عليه الجميع، حاصل وما عندنا ما نقولو، راه كين زعما ما غاديش نناقشوه كثيرا، الوجود حاضر بقوة، والاكتظاظ ما تخلصش الدراري يقراو، الفوضى كنبكون في (l'amphi)، امشيت طليت، الفوضى ما يمكنش يقرا حد، شي خارج، شي داخل، شي تيهضر، الفوضى، لأن العدد كيوصل 300 طالب، ما يمكنش لنا نقراو.

الحاجة الثانية، غياب الموظفين ديال الإدارة داخل الكليات، الطلبة ما عندهم مع من يتواصلوا، كابينين هاذوك الحراس هما اللي كيديروا العمل ديال الإدارة، هاذوك الدور ديالهم شيء آخر.

ثانيا، يجيبون لما يبغيو وما يجاوبوش ملي يبغيو، إذن لابد من وضع واحد الإستراتيجية ديال التواصل داخل الكليات مع الطلبة.

ثانيا الغياب ديال بعض الأساتذة، وأكثرهم، تغيبيوا الأساتذة، كين اللي هو قرا درس واحد ونعطيكم الأساء إلى ابغيتوا، نعطيم لكم، هذا عملنا بحث ديالنا، كين أساتذة كيجي خطرة في العام، كيديروا درس ويدوز الامتحان من بعد للطلبة.

فمجموعة ديال الطلبة لأن هو في إطار الإيمان بالتعليم العمومي طلبنا منهم يتسجلوا في الجامعات، ندمننا على هاذ العملية اللي عملناها، هاذ الطلبة واحد العدد منهم امشاو في حالهم، فوقاش امشاو في حالهم؟ في يناير، لما قالوا لهم غادي تمشييو وما تجيو حتى 20 في شهر فبراير، قلتها لكم في ذاك الوقت، وحتييت سؤال في هاذ الوقت، ما هو المبرر لهاذ العطلة في الأول ديال السنة، في شهر ديال يناير، واللي تدوم شهرين؟ إذا كان هو باش نصلحو الأوراق خصنا شهرين، هاذي إشكالية كبرى.

فالسنة اللي غادي ندخلو لها إن شاء الله تضافوا واحد العدد هائل، نسبة مائوية هائلة ديال الطلبة اللي حصلوا على البكالوريا بالقياس للسنوات السالفة، فإذن هاذ الاكتظاظ سيزداد، عرتم في إحدى الأسئلة السابقة على أنه الأساتذة ما كابينينش، خصوصا في القانون الخاص وتكلمتو على أساتذة الاقتصاد... إلخ، ألن نعيش مشكلة كبرى في السنة القادمة إن شاء الله؟

للإصلاحات و4 كليات كل كلية جات بمقاربة ديالها لهذا الإصلاح، صحيح ما اتفقوش الكليات بينهم، لماذا؟ لأنه الوضعية ديال الدار البيضاء ماشي هي ديال مراكش، ماشي هي ديال وجدة، ماشي هي ديال الرباط، وبالتالي خص يتلقى واحد الحل اللي يكون فيه عوامل مشتركة، لأنه التكوين الطبي خصو يكون موحد، وخص يكون طيب للمغاربة أجمعين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة كوني متيقنة أن غادي تشاركوا، البرلمان غادي يشارك في الإصلاح، راه هاذ الشي مشترك بيننا، ماشي ديال الحكومة لوحدها، هذا مشكل مهم للجميع، إذا ابغينا المنطق التشاركي.

الآن إذا ابغينا نقولو اشكون غني؟ عمرنا ما غادي نديرو حتى شي حاجة، نخطو بعدا الأسس، نتفقو على الأسس، كين اللي تبرج 5 مليون في الشهر و4 مليون، واش ما يخلصش؟ الفقير راه معروف، الشريحة المتوسطة نتفقو واش مول 10 آلاف درهم؟ واش مول 15 ألف درهم؟ هذا للنقاش، ما قلناش مول 3 آلاف درهم ولا مول 4 آلاف، ممكن نقولو مول 10 دراهم ما يخلص حتى ريال، ممكن مول 15 ألف درهم نقولو يخلص 500 درهم في السنة مثلا ولا 1000 درهم.

إذن غير المبدأ، الآن نناقش المبدأ، إذا اتفقنا على المبدأ، الأمور الأخرى سهل نتفق عليها، إذن راه غير ما تكونش بيناتنا، والحمد لله في الظروف الحالية ما تكونوش المزايدات، المجانية، لا نقول، المجانية باقي غادي تبقى، المجانية هي الأصل، الأداء هو الاستثناء.

الآن كلية طب الأسنان في الرباط، السنة المقبلة لأن ما ابينناش البنائات، الطلبة ما عندهم فين يديروا التداريب، هنا في الرباط، لأن قلنا خصنا نكونو 3000 طبيب، دفعا بالأفواج ولكن ما درناش الإطارات والأساتذة، نسبة التأطير لا بأس بها، المشكل هو ملي غادي نديرو إن شاء الله كلية الطب في طنجة وكلية الطب في أكادير اللي خصنا نحضرو الأساتذة اليوم، إلى ما حضرناهمش اليوم ما غاديش نلقاهم غدا.

كلية طنجة وكلية أكادير إن شاء الله غادي يداو هاذ العام، البنائات، ولكن من الآن نوجدو الأساتذة اللي غادي يدرسوا، هذا مشكل فعلا في التخصصات، كين تخصصات في (Gériatrie) مثلا في الشيخوخة عندنا 10 ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه الاكتظاظ بالجامعات، للمستشارين المحترمين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.

الواقع الآن، الواقع يعرفو الجميع، واقع مر، في الاكتظاظ، في قلة الأساتذة في تخصصات معينة، ولكن بالنسبة للغياب اتفقنا مع نقابة التعليم العالي (وكنقول الحمد لله معنا نقابة واحدة ساهلة) على محاربة الغياب ومحاربة الفساد لأن يكون قلة قليلة جدا ولكن هاذ الشي كنفارونه في العالم القروي بالزيت، إلى كان اشوية ديال المرجان وهابط تحت كنبان الزيت صافية غير كتخلط كيولي كلشي موصخ، كين حالات قليلة ولكن هي اللي كتبرز، هاذ الحالات اتفقنا مع النقابة لمحاربة حالات الغياب.

وبالنسبة للمدارس الخاصة، أرسلنا لهم دورية، ما يمكنش شي مدرسة تستعين بشي أستاذ إلا في إطار القانون، القانون موجود، الأستاذ عندو الحق يعمل 20 ساعة في القطاع الخاص، ولكن بالرخصة ديال رئيس الجامعة، المدارس الخاصة كتجاوز هاذ الشي، الآن عملنا لهم دورية باش كل مدرسة تكون عندها رخصة من رئيس الجامعة إلى ابغات تستعين بشي أستاذ، مزيان.

الأساتذة، الآن باش نوفر ظروف العمل الأستاذ كندفعوه باش يشوف الصفقات باش الجامعة تشارك في الصفقات، ولكن الأستاذ إلى جاب صفقة ديال الملايين كنفولو له عندك 1200 درهم خام، مازال تزول له الضرائب منها، هاذيك 1200 درهم كتبقى له 800، ممكن يرجحها في ساعتين. الآن إن شاء الله درنا مع وزارة المالية باش نزيدو للأستاذ إلى جاب صفقة ممكن نصلو حتى لـ 2000-2500 درهم ولكن خام.

الآن السوايح الإضافية كناقشو كذلك مع وزارة المالية نزيدو فيها باش فعلا الأستاذ نوفر له شروط العمل داخل الجامعة، والآن كين اتفاق مبدئي باش نديرو (D)، اعلاش؟ لأن كين الآن الترقية في كثير من الحالات بالأقدمية، والجامعات في العالم كلها الترقية كينة بالبحث العلمي والآن كلشي اللي كنفولو لكم كنعلموه باتفاق مع النقابة، إذن احنا غادين إن شاء الله في هاذ الشي ولكن الواقع لا يرتفع، هذا واقع، كين الاكتظاظ كين كلشي.

الآن عندنا مناصب مالية، قلت لكم عندنا 300 منصب غادي ناخذوها من الناس اللي خدامين في الجامعات اللي عندهم الدكتوراه، كيشتغلوا مع الجامعة، عندنا 300 منصب جديد، كين بعض الحالات ماغاديش نلقوا الأساتذة الكافيين، إذن ما غاديش نفتحو مثلا (ENCG)، تبغي تفتح (ENCG) ما تلقى اللي يقري فيها الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار الرد

على الجواب.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الوزير.

أنا الأسئلة ديالي حاولت نضبطها، المشكل ديال الغياب حاولت تجاوب عليه، لكن ماشي عن طريق النقابة، النقابة ماشي شغلها الغياب ديال الأستاذ، الغياب راه كين الإدارة خصها تدير الإجراءات ديالها، ما يمكنش نقولو للنقابة أنت غادي تديري (gendarme) ديال الغياب، يمكن توعي، يمكن تشغل في هذا الإطار ولكن راه هذا عمل ديال الإدارة.

ثانيا، فيما يتعلق بتواجد الإداريين داخل الكلية، ما تكلمتوش عليه السيد الوزير، وهذا مهم، والتواصل داخل الكلية، هاذي مشاكل موضوعية كتحط للطلبة كتحلهم ما يقرأوش. لما كيلقى (le tableau) فيه السمية ديال الأستاذ وقاعة وكيمشي ما كيجر حتى حاجة من ذاك الشي، هاذي إشكالية حقيقية. الطالب كيدوز ساعتين كيقب على البلاصة اللي غيقرى فيها والأستاذ ديالو ما كيلقاش، (c'est des choses simples) ولكن حقيقة يضعون إشكالية في الكليات المغربية.

ثم المدرجات، راه احنا إلى لقينا الحل ديال الأساتذة الآن وخذ فاس ومكناس والرباط، والمدرجات العدد اللي وصل الآن فوق 300 واحد، العام الجاي إن شاء الله غادي يكون 400 ما غاديش تكون 300، فين غادي نديرو ذاك الفأض؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

هذا كناديو أخطاء الماضي. أكثر من هذا البناءات في البرنامج الاستعجالي كيقول لك المدرج ديال 200 بلاصة، كنبنيو المدرج ديال 200 بلاصة، والآن نجحو لي فيه 1000، فين غنعملهم؟ باقي ملي كان المدرج كبير الطالب كيحضر، الآن ما غاديش يكون عندو حتى المقعد في داخل المدرج.

في أكادير في هاذ السنة، ديما كنعطي هاذ المثال، عندي 288 طالب لـ 100 مقعد، الآن في كلميم غادي نديرو القانون، في السهارة إن شاء الله كلية الشريعة، ياك ما نخففو اشوية على أكادير.

عندي مشكل في فاس، فاس الآن البناية ديال النسيج غادي ناخذوها وغادي ناخذو مدرسة داخل فاس اللي كانت فيها المتقصدية، نعملو فيها (ENCG) لأن مع الأسف ما عندنا حظ مع المقاول ابني ذاك البناية لا تصلح لشيء، ممكن تهرس كلها، إذن كين مشاكل موضوعية.

التعاون مع النقابة عنصر أساسي، النقابة قالت ما يمكنش تدافع على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد العربي الحبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، احنا سجلنا بعض المباريات اللي تطلب فيها الدبلوم، وبالتالي سجلنا في بعض المباريات أنه تطلب من الطلبة المرشحين الشهادة يعني ديال الدبلوم، وبالتالي فجموعة من الأسر كتعيش واحد النوع من الازتيك ونوع من الحيرة على المستقبل ديال أولادها وبالتالي مفروض في الوزارة أنها تتوفر على واحد الرؤية استشرافية باش ما نعاودوش نطرح في هاذ الإشكال، وبالتالي إلى كان شي قرار أو إجراء، خصو يكون معمم على الجميع وما يمكنش تكون فيه واحد معهد أو كلية يدير الانتقائية اللي ابغى، وبالتالي احنا كنسجلو هاذ الملاحظة وكنطلبو منكم، السيد الوزير، أن هذا الإجراء يخرج لحيز الوجود في أقرب وقت لطمأنة الأسر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

باش أطمئن السيد المستشار والأسر، غير مطلوب قانونا أن يكون هناك الطالب حاصل على الدبلوم، اعلاش؟ لأن المباريات إلى كتجري مثلا في شهر 6 أو 7 يالله الطلبة اجتازوا البكالوريا، ما يمكنش بين عشية وضحاها تعطي دبلوم، رئيس الجامعة خصو يوقع، عندو معاهد كبيرة وخص يراقب كل دبلوم، إذن كاين مساطر.

في فرنسا كتبقي حتى سنة ماشي مشكل، لأن في كل الدول هذاك الوثيقة اللي كيغطيوك ذيك الشهادة هي كافية للامتحان، إلى كاين شي خلل في شي إدارة طلبت الدبلوم، قلت هذا خطأ، حتى نظمنا العائلات الشهادة كافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه تحويل مناصب دكاترة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمنشآت العامة إلى مناصب أساتذة التعليم العالي مساعدين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

الأستاذ اللي كيتغيب، هذا عنصر مهم جدا، اعلاش؟ لأن كتبقي تقيس أستاذ كتكلم النقابة، النقابة قالت لا الآن، هي بريئة من الأستاذ اللي كيتغيب، إذن هذا تقدم جديد خصنا مهنينو النقابة على هاذ الموقف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه تماطل بعض الجامعات في توزيع شهادات التخرج. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم المراح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أعلنت العديد من الوزارات في الآونة الأخيرة عن تنظيم مباريات للتوظيف، غير أن العديد من الحاصلين على شهادة الإجازة وجدوا أنفسهم محرومين من اجتياز هذه المباريات، لا لشيء سوى لأن بعض الجامعات لم تمكنهم من شهادة الإجازة، وهي الفرصة التي لا تتكرر دوما بالنسبة لهم ويعلقون عليها آمالا كبيرة.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتمكين هؤلاء الطلبة من الحصول على شهادة الإجازة حتى يتمكنوا من اجتياز هذه المباريات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا هناك بعض الجامعات تماطل في توزيع الدبلومات، كانت اللي كتبقي حتى سنة، لأن فيه مشاكل، ولكن قبل أن آتي هنا ناديت الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية، لأن التربية الوطنية هي التي قامت ببعض المباريات، غير مطلوب الدبلوم، مطلوب ذيك الشهادة اللي كنتسلم غداة النجاح، إذن ما كاينش في علمي شي مباراة كتدوز في المغرب ويطلبوا الدبلوم، الشهادة كافية، وإلى كانت شي حالة يقولوها لنا احنا على استعداد نعالجوا هاذ المشكل.

هذا، الجانب العلمي والحاجة، كإين شي ناس في القانون الخاص جيبوهم لنا، كإينين ناس في الاقتصاد جيبوهم لنا، ما كإينينش يا أستاذ. راه كإين دكاترة، واش مول الفيزياء غادي يقري لي الاقتصاد؟ هذا هو المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسادة المستشارين في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بونغر:

شكرا السيد الرئيس.

احنا، السيد الوزير، ما هضرناش على أساس أن المسألة تكون خارج القانون، اهضرنا في إطار القانون. أتم قلتم بأن كإين خصاص، وفي السؤال الأول اللي كيتعلق بالمسألة ديال المجانية قلتو بأن هاذ الناس كتخسر عليهم الدولة الفلوس، احنا تنقلو في إطار القانون وفي إطار الخصاص، إلى اسمعتو السؤال تنقلو إلى كانت الدولة محتاجة والتعليم العالي بصفة عامة محتاج للناس، هاذ الأطر اللي هما موظفين كتلقى واحد العدد كبير منهم أشباح، عارفين بأن كإين خصاص وكإين الاستقلال المالي والإداري ديال الجامعات، ولكن الحكومة راه هي اللي كتطبق السياسات العامة والنسيج ديال البلاد راه.. الدولة راه نسيج واحد، هاذ الناس هما أولى.

واش أتم اللي غادي تسولوا فيهم؟ ولا هما غادي يسولوا فيكم؟ هذا ما يمكنش نقتيو فيه، دابا احنا تنطرحو مشكل، والحكومة هي اللي ملزمة بأنها هي تلتقى الحل، كإينين أطر اللي هما موظفين واخداو الوقت أنهم ياخذوا الدكتوراه في جميع التخصصات، احنا كتقولو في إطار القانون وفي إطار الخصاص وفي إطار البرنامج ديال الحكومة تشتغلوا على هاذ الملف، ونلقاو الحل للخصاص ولهاذوك الناس باش ما يكونوش أشباح.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

احنا متفقين، غير كل واحد كيتكلم بصيغة. قلنا القانون ما شي الوزير اللي كيلحق موظف بالتعليم، الشعبة، إذن هاذ الناس بما أن الجامعات غادي يقولوا ها النوع ديال الأساتذة اللي باغيين، حتى واحد ما كينعمهم يترشحوا، إذن عندهم الحق يترشحوا، الآن احنا في نقاش مع السي الوفا، عندو 1500 أستاذ حامل للدكتوراه في التربية الوطنية، كذلك عندنا هاذ المشكل، إلى ابغينا نقلوهم خص ينتقل اللي قبلاتو شي شعبة، واللي ما قبلاتوش الشعبة أشنو غادي نعملو؟

إذن الباب مفتوح وفق مقتضيات القانون، اللي ابغي يترشح للجامعة من حاملي الدكتوراه نسهلو المأمورية على مستوى الحكومة باش نرخصو لهم،

السيد الوزير،

كما لا يخفى على علمكم أن الجامعات تعاني خصاصا، وخاصة كلية الحقوق، من نقص كبير ومحمول في الأساتذة الجامعيين من مختلف التخصصات، في الوقت الذي تعرف فيه الإدارة المغربية فائضا كبيرا من الأطر العليا الحاصلة على شهادات الدكتوراه التي يعتبر مكانها الموضوعي والطبيعي وفضاؤها العلمي هو المدرجات الجامعية، التي تعتبر في أمس الحاجة لكفاءاتها وخبراتها وقدراتها العلمية والأكاديمية.

وفي هذا الإطار، وفي إطار التدبير المعقلن والمنهج لهاته الطاقات الجامعية، ومن أجل سد النقص الحاصل في الأطر الجامعية، فإن وزاركم مدعوة إلى اتخاذ إجراءات تسمح لهؤلاء الدكاترة بالإلحاق المنصوص عليه في الفصل 48 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، في انتظار تسوية وضعيتهم الإدارية.

لهذا، السيد الوزير، نسائلكم: هل حكومتكم تملك برنامج أو مشروع وطني لإعادة انتشار الموظفين، وخاصة الأطر وذوي الكفاءات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الرئيس.

أولا ولوج الجامعة عبر العالم هو ولوج علمي والجانب العلمي والحاجة هي التي تحددان هل يلج فلان الجامعة أم لا؟ إذن أولا كإين مناصب مالية تنقلها هم عندنا في الإدارة، ولكن الشعب هي اللي كتقبل شي واحد يدخل للشعبة يقري أو لا، ما شي اللي عندو دكتوراه كشي مؤهل يدرس، صافي غير عندي دكتوراه خصني ندرس.

الآن عندنا 300 منصب داخل الجامعات كيدرسوا، ما غاديش يتحولوا أوتوماتيكيا، الشعبة هي حسب الحاجيات، أقول بالعكس ما عندناش ناس، تكلمتو على كلية الحقوق، ما عندناش ناس في القانون الخاص، اشكون اللي كينعمهم الآن غادي نعلنو على المباراة، اشكون كينعم هاذ الناس، إلى منعتهم الوزارة ديالهم احنا نتدخلو، الاقتصاد احنا بالفرحة يجيونا ناس يترشحوا، ما لقيناهاش، الإنجليزية ما لقيناهاش، كلية الآداب في أكادير خصها ناس حتى في الإنجليزية ما كإينينش، خصهم يترشحوا للمباراة اللي غادي يكونوا إن شاء الله في شهر شتنبر وأكتوبر، اشكون غادي ينعهم؟

ولكن باش تحول واحد يدخل، الوزير ما عندوش الحق يتدخل في شعبة، راه الأساتذة عندهم اللجنة العلمية، واش ذيك الدكتوراه هي اللي الحاجة للشعبة. إذن هذا القانون عندنا في البلاد الحمد لله موجود، خص الإنسان يدخل من باب القانون، ما شي من خارج القانون، القانون هو

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد فؤاد البويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية أود أن أذكر ببعض الأرقام التي تخص برنامج الكهرباء القروية الشمولي، الذي كما تعلمون بدأ في سنة 1995، هذا البرنامج مازال يستمر في إنجازه، ولحد الآن تمت كهربة حوالي أكثر من 38.663 دوار، مما يمكن من كهربة ما يناهز 2 مليون مسكن و13 مليون نسمة اللي استفادوا من هاذ البرنامج من 1995 إلى يونيو سنة 2012، والاستثمار الإجمالي لهذا البرنامج يناهز 20 مليار درهم ويمكن من تزويد الكهرباء في المجال القروي بنسبة تزويد ارتفعت من 18% سنة 1995 إلى 97,5% حاليا.

وهذا برنامج جد مهم، ولكن هناك 2,5% من الساكنة أو من الدواوير التي لم تستفد إلى الآن من الكهرباء وهذا النسبة هي مختلفة حسب الأقاليم، كإين بعض الأقاليم اللي فتنا 99% وكإين بعض الأقاليم اللي هي لحد الآن في 90 أو 91%.

ومن أجل استكمال كهربة الدواوير المتبقية، وخاصة منها التي سبق أن برمجت الكهرباء بواسطة الألواح الشمسية، خصمكم تعرفوا في بعض الحالات كإين دواوير اللي الآن فيها الألواح الشمسية ولكن الساكنة كتفضل الربط المباشر بالشبكة الوطنية، إذن عندنا جوج عمليات، وتم إعداد مشروع لكهربة 5210 دوار أي ما يناهز 161.000 مسكن، وهذا بغلاف مالي يناهز تقريبا 4 مليار درهم في 2012 و2013 و2014، وإن شاء الله من المرتقب نهاية هذا البرنامج في أواخر سنة 2014 غادي يكون تقريبا وصلنا لواحد نسبة مئوية تناهز 100% من كهربة الدواوير بالمجال القروي، وهذا غادي يكون إنجاز مهم جدا على الصعيد الوطني لأنه كما تعلمون كهربة الدواوير من الركائز الأساسية للتنمية البشرية في المجال القروي، الماء الشروب والكهرباء وكذلك الطرق في المجال القروي هي من الركائز الأساسية للتنمية البشرية، إن شاء الله في أفق نهاية 2014 غادي نكونو استمكلنا هاذ البرنامج المهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا معالي الوزير.

لا يسعنا إلا أن نشكركم على الجهود التي كتموموا بها، وكبشرو من

لأن اللي ما عندوش الترخيص ما يترشحش، نرخصو لهم يترشعوا، واللي قبلوه الشعب بصحتو، احنا محتاجين لهم، واش واحد محتاج للأساتذة ونقول ما ناخذوش؟

ولكن مع الأسف خص التخصصات، التخصصات ما عندناش، هذا هو المشكل، هناك الشئ باش تنأكد للشباب اللي عندو الماستر ومتميز في الماستر ديال الاقتصاد ولا متميز في القانون الخاص يزيد يصبر واحد 3 سنين ولا 4 سنين، الجامعة المغربية في أمس الحاجة إليه، لأن الناس واحد الفوج غير في جامعة هنا في الرباط في 3 سنوات امشاو 71 أستاذ، ما لقيناش باش نعوضهم في ذيك التخصصات فاش امشاو. إذن هذا هو المشكل ديال اللي ابغى يدير شئ تخصص خص بيحث فين كإين الحصاص. والآن إن شاء الله الماستر غادي نشجعوه في المجالات اللي الدولة محتاجة، كإين خصاص وتنديرو ماستر في تخصص لا نحتاجه، وتنخليو المجالات اللي احنا في أمس الحاجة إليه، وكما قلت لكم بعض المتفوقين في الماستر غادي نعطيهم حتى 4000 درهم في الدكتوراه وبيقى في الجامعة يساعد الأستاذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة، السؤال الآني الأول حول ضرورة استكمال كهربة العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر الماء والكهرباء من المقومات الأساسية الإستراتيجية للإنسان، وهي التي تمكن من تقديم الخدمة العمومية المتكاملة للساكنة، وهي التي تثبت الساكنة بالعالم القروي وذلك بهدف الحيلولة دون استمرار نزيف الهجرة من القرى إلى المدن، كما أننا في الفريق الاستقلالي لا ننكر الجهود التي بذلتها الحكومات السابقة في هذا الباب، إلا أنه هناك نسبة متبقية من القرى تحتاج إلى بذل المزيد من التعبئة من أجل البحث في السبل اللازمة من أجل إيصال الكهرباء لتغطية كافة الجماعات القروية، خصوصا وأن أغلبها فقيرة نظرا لضعف الموارد المالية لدى العديد منها، الشيء الذي يتطلب تضافر الجهود والتعاون ما بين كافة القطاعات المتداخلة، وذلك في إطار تشاركي من أجل فك العزلة عن العالم القروي.

وأمام هذا الوضع، لا يسعني سوى أن أطرح عليكم هذا المشكل على أمل تصحيح هذه الوضعية من خلال البرنامج الشمولي التكميلي لكهربة العالم القروي.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، عرفت بلادنا خلال هذه السنة تساقطات مطرية مهمة شملت جميع ربوع المملكة، جعلت نسبة ملء بعض السدود تفوق 100%، إلا أنه كان لهذه الأمطار آثارا جانبية سلبية على العديد من المناطق جراء فيضانات العديد من الأودية والأنهار على الفلاحة والمنتوج الفلاحي على الخصوص الذي تضرر بشكل واضح، إضافة إلى ضياع ملايين الأمتار المكعبة من المياه في البحر، والتي كان بالإمكان خزنها إن تواجدت السدود بالعدد الكافي، خاصة السدود التلية، هذا مع العلم أن البرنامج الحكومي كان صريحا وواضحا في هذا الباب وأكد على استمرار نهج سياسة بناء السدود في بلادنا.

السيد الوزير، المغفور له الحسن الثاني رحمه الله كان قد أشار في إحدى خطبه السامية إلى ضرورة تشييد سد كل سنة من أجل الحفاظ على مياه الأمطار التي تنساقط على بلادنا كل سنة، من أجل تجنب كذلك الأضرار الجانبية لهذه الأمطار على الفلاحة وعلى ساكنة بعض المناطق المتواجدة على ضفاف الأودية.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الوزارة في بناء السدود عموما، والسدود التلية على الخصوص، من أجل الحفاظ على كميات أمطار الخير التي تتهاطل على بلادنا كل سنة، من أجل تجنب العديد من الكوارث الطبيعية التي تنتج عن هذه التساقطات جراء فيضانات بعض الأودية والأنهار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

مشكل الماء في المغرب مشكل مهم وغادي يزداد حدة في المستقبل لأنه كما تعلمون إلى اخذنا واحد المقارنة بين الستينات مثلا، العشرية ما بين 60 و70 وما بين 2000 و2010 فالتساقطات المطرية انخفضت في المعدل بـ 25%، هذا كيخصكم تعرفوا بأنه التغيرات المناخية الآن أصبحت حقيقة ملموسة من الناحية التقنية ومن الناحية العلمية، وهذا يعني هذا تحدي مهم بالنسبة للمغرب، حيث أنه بسبب هاذ الانخفاض من التساقطات المطرية على المدى الطويل، ما نشوفوش سنة، كين بعض السنوات اللي الأمطار ولله الحمد تتكون غزيرة وتكون واحد الخيرات مهمة، ولكن كين كذلك

خلاكم المواطنين على هاذ البرجة اللي دايرين باش تشمل هاذ الدواوير كلها. إلا أنه كنالاحظو أنه بعض المناطق اللي هي باقي متأخرة من الربط الكهربائي، هي المناطق الوعرة والجبلية، يعني المناطق اللي عندها واحد التكلفة باهظة، مع أن الجماعات اللي هي تتكون ديالها عندها واحد الضعف في الموارد المالية، لذا كناطلبو منكم أنه باش حتى هاذوك الناس اللي هما كابين في بعض المناطق اللي هي وعرة أنهم حتى هما يشملهم هاذ الربط.

وثانيا المسألة الثانية هي اللي كنالاحظو، معالي الوزير، بأنه كين بعض الدواوير اللي كانت في الربط الأول ديال 1995 و1996 أنها كانت مقلصة على بعض الدواوير، بما أن بعض الدواوير كيتوسعوا بأن هاذك التمديد حتى هو أنه يشمل هاذ العملية حتى هي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هي كما تعلمون ملي ابدا البرنامج ديال الكهربية القروية، كان تقريبا الغلاف المالي لكل مسكن كان تقريبا 10 آلاف درهم، الآن وصلنا في بعض الحالات لـ 40 ألف درهم لكل مسكن، كيف شفتيو اعطيتكم الأرقام في هاذ 3 سنوات المقبلة الاستثمار في 2012 و2013 و2014 الاستثمار غادي يكون تقريبا 4 ملايين درهم، وهناك 160 ألف مسكن، إذن 25 ألف درهم لكل مسكن غير القسط ديال المكتب الوطني للكهرباء.

وكاين كذلك أنه هاذ البرامج كيكوونا برامج تشاركية مع الجماعة المحلية وكذلك مع وزارة الداخلية، إذن كاين قسط من الاستثمار اللي تيجي من هاذ الفئات والأقطاب، ولهذا احنا غنكلو البرنامج إن شاء الله غنوصلوه لجميع الدواوير، كذلك الدواوير اللي في المناطق الجبلية والمناطق النائية، ولكن تيخصكم تاخذوا بعين الاعتبار هاذ الجهود الكبير اللي تيقوم به المكتب وكذلك الميزانية ديال الدولة، لأنه الآن تنوصلو لـ 40 ألف درهم في كل مسكن وتعرفوا بأن الاستهلاك ديال هاذ المسكن استهلاك ضعيف، إذن هاذ الاستثمار هو تيخصكم تحسبوه كدعم من الدولة للطبقات المعوزة وكذلك كدعم للمجال القروي، وهذا في صلب برنامج الحكومة اللي قدمته أمامكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه إستراتيجية الوزارة في مجال بناء السدود، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

وجاعة اميرت.

أما بخصوص إيجاد الطاقة البديلة، فإن مشروع سد مزدرفان اللي على واد أم الربيع لتوليد الكهرباء لازلنا ننتظر خروجه إلى الوجود. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بالنسبة للإستراتيجية المائية - كما تعلمون - في المغرب تدير الموارد المائية هو في إطار واحد المقاربة تشاركية، وهنا عندنا وكالة الأحواض المائية، عندنا 9 وكالات في المغرب، في المكتب الإداري لهذه الوكالات كلين جميع الفاعلين في قطاع الماء، منهم المستهلكين، منهم السلطات، منهم التقنيين، هم اللي تيقروا في المشاريع واللي تيرمجوا المشاريع لأنه في إطار تشاركي، لأن مشكل الماء هي مسؤولية وطنية ومسؤولية الجميع، ديال الفلاحة، ديال الساكنة، ديال القطب الصناعي، وكذلك بالطبع ديال الوزارة وديال السلطات المركزية على الصعيد الوطني.

هناك في هذا الصدد، تم إعداد محطات توجيهية جمهوية في هاذ التسع وكالات وانتهينا الاجتماعات ديال المجالس الإدارية ديالها في شهر يونيو. إذن الآن عندنا في جميع أنحاء المغرب عندنا واحد الرؤية في أفق 2030 واحد التخطيط ديال جميع الإنجازات اللي تيصننا نديرو في كل حوض مائي، فيه الطلب والعرض، وفي العرض كلين جميع الإنجازات وجميع مشاريع السدود... إلخ، اللي تيصننا نجزو والبرمجة ديالها. والآن راه احنا بصدد تهيئة المجلس الأعلى للماء والمناخ اللي غنقدمو له جميع هاذ البرامج وغادي يكون كذلك المخطط الوطني للماء اللي غادي يدمج هاذ البرامج الوطنية واللي غادي يعطي واحد البرمجة، لأنه المشكل هو أشنو هي البرمجة؟ يعني أشنو هي الأسبقية؟ وهاذ البرمجة خصها تكون متبعة بالتمويل اللازم لهذه المشاريع.

فإذن إن شاء الله تنحاولو باش في نهاية 2012 أو في بداية 2013 يكون اجتماع هاذ المجلس الأعلى للماء والمناخ واللي غادي تقدمو له هذه البرامج وغنقدمو له جميع المسائل المهمة في قطاع الماء. وهاذ المجلس الأعلى كذلك هو إطار تشاركي يعني جميع القطاعات الوزارية وجميع الفاعلين المستهلكين والفاعلين في قطاع الماء تشاركوا فيه، وغادي يكون آنذاك عندنا واحد الرؤية وطنية وبرمجة وطنية لهذه المشاريع المائية وغادي ندرسو فيهم وغادي يكون الدرس على الصعيد الجهوي وكذلك على الصعيد الوطني جميع مشاريع السدود والأثقاب... إلخ. وشكرا.

سنوات الجفاف ولكن إلى شفا في المعدل في 30 سنة التساقطات المطرية انخفضت تقريبا بالربع.

وفي نفس الوقت ارتفاع الساكنة والحاجيات ديال الساكنة، فإن الموارد المائية السطحية أو الجوفية اللي كانت بالنسبة لكل شخص في المغرب في 60، كانت عندنا 2500 م³ لكل شخص سنويا، والآن رجع هاذ المعدل 700 م³ للشخص كل سنة، وفي أفق 2030 غادي يكون فقط 500 م³ للشخص لكل سنة، وهذا تحدي مهم، ولهذا المغرب ولله الحمد واتما ذكرنو بالسياسة الرشيدة ديال المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله، اللي كان بدا ببناء السدود الكبرى منذ الستينات وهاذ السياسة كانت رشيدة ومكنتنا من مواجهة هاذ التحديات.

واليوم هناك 130 سد كبير، تمكنا من تعبئة 17,5 مليار م³ يعني أنه من الستينات بنينا أكثر من سد، بنينا ما بين سدين وثلاث سدود، يعني السدود ابدوا في 1910 و1920.

أنا راني نتكلم طبيعي، ما عرفتش يمكن خص يزيدوا في الصوت، يمكن تيخصني نخذر شويأ واخي، أنا بغيت باش نواجه السيد المستشار.

إذن الآن عندنا واحد الإستراتيجية وطنية للماء في أفق 2030، هاذ الإستراتيجية خططنا يعني الطلب والعرض في أفق 2030، وهاذ الإستراتيجية يعني بينت لنا بأن تيصننا تعبئة 5 ملايين م³ إضافية في أفق 2030، وهاذ 5 ملايين غادي نعبي النصف منها بترشيد استهلاك الماء، يعني الاقتصاد في الماء، والنصف كعبئة الموارد المائية وخاصة الموارد السطحية وهذا بفضل بناء 3 سدود كبرى كل سنة، يعني البرنامج ديالنا إن شاء الله هو بناء كل سنة 3 ديال السدود الكبرى.

وفي قطب الترشيح، تتعرفوا برنامج المغرب الأخضر اللي الهدف ديالو الاقتصاد في ماء السقي مليار م³ من هنا إلى 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم. أسباب نزول سؤالنا، السيد الوزير، هو وضعية بعض مشاريع السدود التي كانت الحكومات السابقة برمجتها في إقليم خنيفرة، يتعلق الأمر بسد "زرو آيت لحسن" بدائرة القباب التي أعدت دراسة سنة 1986، وسد آخر بواد اشبوكة بجماعة الهري، هذه المشاريع كانت ستوقف الفيضانات التي يعرفها الإقليم وتزود الجماعات بماء السقي، أضف إلى ذلك أن طبيعة إقليم خنيفرة جبلية، تتعرض دائما إلى الفيضانات، يجعلنا نطلب منكم الإسراع ببرمجة بعض السدود التلية تفاديا للفيضانات بجماعة سيدي الأمين، وكاف النسور، وجاعة أكموس

المغرب كانت عنده مشاركة متميزة، واحد الوفد مهم اللي ترأسه السيد رئيس الحكومة وكنت مشارك معه في هاذ الوفد، وفي إطار هاذ المشاركة تم تقديم التقرير الوطني حول التنمية المستدامة بالمغرب وهاذ التقرير الذي أبرز الحصيلة السياسية المغربية من 1992 إلى 2012، ثم الآفاق والرهانات المستقبلية، وهذا التقرير راه رسلناه لكم وتكونوا توصلتو به، لجمع السادة المستشارين وكذلك النواب، وهاذي وثيقة مهمة، نظمنا واحد اللقاء، قدمناه أمام تقريبا 80 ديال الفاعلين، ديال المسؤولين الدوليين، قدمنا لهم الحصيلة ديال المغرب والحصيلة لله الحمد إيجابية ومشرفة.

أما بالنسبة لإستراتيجية العمل ديال الحكومة، يعني أولا تيخصكم تعرفوا بأنه الشأن البيئي الآن أصبح مهما وأصبح حق دستوري، حق من حقوق الإنسان، حق للعيش في بيئة سليمة وهذا جد مهم لأنه الدستور أعطاه واحد المكانة مهمة وكذلك البرنامج الحكومي أعطاه مكانة مهمة.

ونذكركم بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة اللي هو اعطانا واحد الأرضية مجتمعية لبناء نظام متكامل وهاذ الميثاق الوطني القوة ديالو هو أنه انبثق من مساهمات جميع فئات وجميع شرائح المجتمع المغربي، إذن عندنا ركائز قوية وهو الدستور والميثاق الوطني اللي ابنينا عليه وغادي نبني عليه الإستراتيجية والرؤية وبرامج العمل للحكومة.

وهنا عنعطيك رؤية على بعض يعني الأقطاب من هاذ البرامج، أولا الجانب القانوني وذكرتيو بأنه الترسنة القانونية هي لا بأس بها ولكن الآن هيأنا قانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة، وأرسلناه للأمانة العامة للحكومة، وإن شاء الله كتمناو في الدورة المقبلة ديال البرلمان يجي هاذ القانون اللي باش يدوز في البرلمان إن شاء الله في أواخر سنة 2012. كذلك مع العلم عندنا عدة مراسيم وقرارات اللي أنجزناها في هذا المجال.

كأين كذلك الجانب التقني يعني التطبيق ديال هاذ البرامج ومنهم يعني البرنامج اللي تتعرفوه هو البرنامج ديال تطهير السائل وكذلك البرنامج المندمج ديال تدبير النفايات الصلبة وكذلك ديال محاربة تلوث الهواء. هذه البرامج مهمة جدا يمكن لي نعطيكم بعض التوضيحات من بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس.

كذلك أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الشافي والمفصل. أنا ما عندي تعقيب فيما يخص جوابكم ولكن لا بد أن أشير إلى بعض الأمور تخص البيئة، كما قلت أن الدستور 2011 جاء ليعزز هذا المجال البيئي.

السيد الوزير، بطبيعة الحال أنكم ما شي مسؤولين على التراكبات ديال هاذ الظاهرة ديال البيئة، أنا بغيت غير نشير، ابغيت نجبد واحد النقطة

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه ارتفاع أثمان فواتير الماء الكهرباء، ورد في شأنه طلب تأجيل من الفريق الحركي.

السؤال الرابع موضوعه السياسات العمومية في المجال البيئي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

انفقد بـ (Rio de Janeiro) بالبرازيل منذ أسابيع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف بريو+20، والذي جمع قادة العالم للتداول في قضايا التنمية المستدامة، خاصة منها ما يتعلق باستخدام الموارد وإنتاج الطاقة النظيفة وتجديد مسار الاقتصاد الأخضر والفلاحة النظيفة، وغيرها من القضايا المرتبطة بالبيئة والتي تساهم في تحسين حياة الناس ومحاربة الفقر، وهي مناسبة لنسألكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الحكومة في المجال البيئي لمواجهة الانشغال العالمي بهذا الموضوع والإسهام في تنفيذ ما أسفرت عنه قمة ريو+20.

حقا إن بلادنا أنتجت ترسنة قانونية لا بأس بها، غير أن تفعيل القوانين مازال متعثرا، كما نفتقد إلى قانون إطار يضمن توازن التنمية المستدامة، إضافة إلى ضعف البيئة والمؤسساتية لضمان السياسة البيئية في مجال التنمية المستدامة.

فما هي إستراتيجية الحكومة في هذا المجال؟ وما هو تصوركم للتغلب على مشاكل تعثر تنفيذ الترسنة القانونية المتوفرة والنقائص الموجودة في هذه الترسنة ومدى إمكانية تفاعل بلادنا بالبدائل التنموية التي يطرحها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال.

كما تعلمون، شهد المجتمع الدولي في الأيام الماضية في أواخر شهر يونيو انعقاد القمة العالمية حول التنمية المستدامة بـ (Rio de Janeiro)، كانت يعني ساوها ريو+20 لأن سنة قبل في 1992 كان مؤتمر ساواه قمة الأرض في ريو، إذن سنة من بعد كان المؤتمر الثاني، وفي هاذ الصدد

دفت الترحمات وتياخذ يعني واحد الالتزامات بالنسبة للعمل ديالو للوقاية ضد التلوث.

كذلك عندنا واحد البند مهم هو أنه الآن ابدينا في إنجاز مراصد جھوية للدراسات البيئية وهذه المراصد التديير ديالها مشترك ما بين السلطات يعني ما بين الوزارة وكذلك السلطات المحلية وكذلك الفاعلين المنتخبين والجامعات والباحثين... إلخ.

وهاذ المراصد غادي تلعب واحد الدور مهم، حيث أنه غادي تمكن تعطينا واحد الحقيقة ديال البيئة في كل جهة، ويمكن تدق ناقوس الخطر إلى كانوا بعض المشاكل البيئية وغادي تكون عندها مصداقية بفضل التركيبة ديالها الثلاثية ما بين الإدارة والمنتخبين والفاعلين المحليين.

إذن هاذو بعض الإجراءات لتطبيق وتفعيل القوانين في عين المكان، خاصة على الصعيد المحلي والجهوي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. تنتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول ضعف البث الإذاعي بمنطقة الشمال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

من الظواهر المثيرة للاستغراب في مجال البث الإذاعي ضعف استقبال الإذاعات الوطنية في منطقة الشمال وخصوصا على الشريط الساحلي الرابط بين طنجة إلى السعيدية بسبب ضعف البث بهذه المناطق المجاورة للجارة إسبانيا، مما يجعل سكان هذه المناطق مرغمين على التقاط برامج الإذاعات الإسبانية التي تفرض نفسها على المستمع المغربي، حيث تحمل معها العديد من الأخبار والبرامج التي لا تتماشى مع ثقافتنا العربية والإسلامية، وعرضها أحيانا لبعض البرامج التي تضرب في العمق وحدتنا الترابية وسياستنا الداخلية والخارجية.

السيد الوزير،

هل لكم من إستراتيجية مستعجلة لتقوية البث بهذه المناطق وتمكين ساكنتها من التقاط برامج إذاعتنا الوطنية والاستفادة من البرامج الثقافية والترفيهية والدينية القيمة التي تعمل على بثها؟

وشكرا.

أولا بهاذ المناسبة نترحمو على جلالة الملك الحسن الثاني الي سن السياسة ديال بناء السدود، الي اليوم الحمد لله من الناحية ديال الماء أننا الحمد لله كافرين هاذ الساعة.

ابغيت، السيد الوزير، فيما يخص البيئة بشموليتها، داخل المدن خصوصا المدن الكبرى الساكنة تعاني من التلوث، سواء المطارح الي كايته في الجوانب ديال المدن وكذلك بعض الشاحنات أو شاحنات النقل العمومي وكذلك في البادية.

في البادية، ابغيت نعطي واحد المثال فيما يخص شجرة أركان، كذلك جات شجرة أركان في خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولكن ابغيت الحكومة أشنو يعني غادي تدير في هاذ الشجرة ديال أركان الي هي ثروة ومملك لجميع المغاربة، الي هي نادرة، فالبلد الوحيد وهو المغرب الي فيه هاذ الشجرة هاذي، الي اليوم أصبحت تحارب بالنسبة للمدن مثلا أكادير مثلا محاربة هاذ الشجرة بتخصيص الأراضي للبناء.

ثم كذلك ظاهرة بالنسبة لهاذ الشجرة بالنسبة للخنازير، مثلا نعطي مثال ياداوكنيديف، نعطي مثال بهلالة عمالة شتوكة آيت باها، عمالة تيزنيت، عمالة تارودانت.

ولذلك، السيد الوزير، بأن هذا ما شي أتم مسؤولين، الحكومة ككل الي هي في القطاعات كاملة، ابغينا هذاك الخنزير تبدلوه لنا بالغزال، زرعو لنا الغزال تماك عوض الخنزير، أشنو الاستفادة الي كتستافدها الساكنة؟ في الماضي، كان الاكتفاء الذاتي بالنسبة لذيك المناطق، اليوم البحار ما بقاواش، يعني الخنزير ما خلى حتى حاجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد المستشار، أنا ابغيت غير بالنسبة لتطبيق الإستراتيجية نزيد نوضح باش يكون الأمور واضحة بالنسبة للسادة المستشارين.

أولا عندنا بالنسبة للتطبيق، الآن نحن بصدد يعني تكميل التغطية في جميع الجهات وجميع الأقاليم الي غادي تكون الإدارة ممثلة في هاذ الجهات باش تلعب الدور ديالها في المراقبة وكذلك في الترشيد بالنسبة للمشاكل البيئية وتطبيق القوانين البيئية، هذا واحد الجانب الأول.

الجانب الثاني، ما نساوش بأنه كايين واحد القانون، قانون دراسة التأثيرات على البيئة، وكذلك مسطرة البحث العمومي، وهذا جد إيجابي لأنه يعني الآن كل مشروع الي يمكن يكون عنده تأثير على البيئة تيخصو أولا يتم واحد الدراسة على التأثير على البيئة، وهاذ الدراسة تتكون على الصعيد الجهوي أو على الصعيد الوطني حسب أهمية أو غلاف الاستثمار ديال هاذ المشروع، وبعد هاذ الدراسة المنجز ديال المشروع تيقع واحد

المقطع الأكثر تضررا والأكثر اجتياحا من طرف الإذاعات الإسبانية هو المقطع ديال طنجة-القصر الصغير، الطريق الساحلي.

وأسباب نزول هذا السؤال، السيد الوزير، جاء من باب الغيرة على الوطن بصفة خاصة والغيرة على الإذاعة الوطنية، فإن منطقة الشمال والريف والمناطق الجنوبية، كما ذكرتم، وكذلك الجنوبية الشرقية، مقصية من متابعة برامج إذاعتنا الوطنية، في مقابل ذلك خاضعة للبث الإذاعي الأجنبي، والذي غالبا ما يبث بعض البرامج التي لا تليق بثقافتنا وقضايانا الوطنية المهمة، وكثيرا ما تثير مثل هذه الإذاعات استياء عارما في صفوف معظم ساكنة هذه المناطق المتشعبة بوطنها.

السيد الوزير،

المطلوب الآن منكم وبشكل خاص ومستعجل تقوية البث الإذاعي في هذه المناطق التي إما هي واجهة المغرب نحو أوروبا أو مناطق حدودية تعاني من هجمات العدو المتكررة على سيادته وتاريخه وقيمه عن طريق هذه الإذاعات، وبالتالي علينا جميعا أن نكون حذرين جدا ونعمل بشكل مستعجل لقطع الطريق على أعداء وحدتنا الترابية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أجد نفسي مرة أخرى متفقا مع السيد المستشار. عندنا في الشمال 4 ديال المخطات، في وجدة، الحسيمة، تطوان، وطنجة، هاذ الأربع محطات الجهوية الآن البرنامج ديالنا وهو أولا نحافظو على مساهمتهم في البث الإذاعي الوطني اللي هو رصيد ولكن في نفس الوقت مضاعفة البث الإذاعي ديالهم.

أضعف محطة في هاذ المخطات الأربع هي محطة الحسيمة، لا ظروف اشتغالها ولا مواردها البشرية ضعيفة، بحيث أنا شخصيا فاش عقدت معهم اجتماع مخلصت من راسي، فاش قدموا لنا تقرير ظروف الاشتغال ديالهم، رغم أن أداءهم جيد ورغم أنهم امشاو بعيد في المسألة ديال ترسيم اللغة الأمازيغية، البرامج الإذاعية باللغة الأمازيغية ونجحوا فيها باش نقول لك أنا بعض المعطيات.

هاذ الشي كيقضي تعزيز الموارد البشرية وتثمينها، الآن عندنا برنامج مع وزارة المالية، اتفقنا باش عقد البرنامج المقبل غادي نخصو واحد المحور خاص للمحطات الإذاعية الجهوية اللي كايينة على المستوى الوطني وكايينة محطات اللي عندها واحد الأولوية، منها محطات ديال الشمال.

هاذ الشي جزء منه غيوأكب المشروع ديال الجهوية، جزء ثاني منه ثاني أنه غادي يجي سيادة الإعلامية ديال البلاد، وجزء ثالث منه ثالث أنه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد مصطفى الحلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال. فعلا المشكل اللي أثرتم موجود وفي مناطق الشمال وفي بعض المناطق الجنوبية والجبلية، المحيط ديال أكادير و.. رغم أننا في البلاد كنتوفرو على أربع إذاعات الآن عندها بث وطني زائد 10 محطات، تقريبا الشهر الماضي من البداية ديالو كايين عندنا لجنة كنتشغل الآن على مستوى وزارة المالية مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ووزارة الاتصال من أجل تقييم الإنجازات اللي تحصلت على المستوى التقني في السابق، وأشنو الخصاص اللي كايين؟

الخصاص اللي عندنا الآن واللي غادين فيه وهو قبل نهاية هذه السنة إنجاز 7 محطات جديدة قبل نهاية هذه السنة على مستوى الشركة باش تقويو البث الإذاعي، وكيف ما قلت هذا عنده اعتبارات سيادية، السيادة الإعلامية لبلدنا معنية بأننا نسرعو العملية ديال إنشاء هاذ المحطات. إذن عندنا قبل نهاية هذه السنة عندنا 7 محطات على أساس أن السنة المقبلة..

الآن كنتشغلو في إطار عقد برنامج جديد ما بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والدولة، من بين المحاور ديالو حل هذه المشاكل التقنية، هنا دايرين برنامج فيه الطريق الساحلي طنجة-السعيدية بأكملها أننا نستكملوه، مرورا بالقصر الصغير، واد لاو، الجهة، الحسيمة، الناظور، رأس الماء، بني بوفراج، هاذ المنطقة بأكملها عندنا هدف هاذ السنة 7 محطات، السنة المقبلة أنا عندي أمل نستكملو، لأن هذا مرتبط بالسيادة الإعلامية ديال البلاد.

كايين عندنا ما يسمى بالجماعات القروية والمراكز الشبه حضرية اللي خلف هاذ المسار الساحلي، هاذي غتدخل في المرحلة الثانية في عملية ديال الإنجاز. هاذ البرنامج عندنا الشمال وموازاته غيكون برنامج أيضا لبعض المناطق الجنوبية لأن كايينة أسئلة اللي كانت تدارت واللي كنتشغلو. أنا كتحب هنا أنه بهاذ الحرص لأنه كيحس قلق مشروع إزاء قضية، هاذ الاستثمارات في هاذ المجال ماشي سهلة، ولكن غادي إن شاء الله نجزوها بشكل كبير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد البكوري:

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم. خلال جوابكم قد أشترتم إلى

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة زملائي الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين،

أريد في البداية أن أشكر السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على وضع هذا السؤال الذي يعتبر مهما جدا.

ففي البداية لازم واحد المقدمة للتعريف بهاذ المشكل التاريخي، حيث عرف المغرب منذ القدم تواجد مكثف لورشات حرفية ومهنية بالمدن التاريخية، مثلا فاس، الرباط، تارودانت، الصويرة، مراكش، تطوان، طنجة... إلخ، تعمل على إسداء خدمات للزبناء القاطنين بهذه المدن، ومن ثم يمكن تسمية ماشي الصناعة التقليدية ولكن الحرف الأصيلة، لأنه قبل كانت صناعة، اليوم ولات كنسمى صناعة تقليدية.. الزبناء القاطنين بهذه المدن وتقريب منهم هذه الخدمات، ولا أدل على ذلك هو تواجد أحياء سميت حسب الحرف المتواجدة بفضائها، كحي الصفارين والدباغين والنجارين... إلخ، وذلك يهم بالخصوص المدن التاريخية أو المدن العتيقة.

مع التوسع العمراني لا زالت هناك العديد من الحرف تزاو داخل الأحياء السكنية مع ما يترتب على ذلك من مشاكل بيئية وصحية.

باطبع معالجة هذه الوضعية تتطلب تضافر جهود كل الجهات المعنية، بما فيها السلطات المحلية، المجالس المنتخبة، الوزارة، وزارة التجارة ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة والمهنيين بما في ذلك الغرف دبال الصناعة التقليدية.

الوزارة في إطار إستراتيجيتها، السيد المستشار، دبال رؤية 2015 من خلال محور البنية التحتية وأعني بها إنجاز قرى الصناعة التقليدية أو ما يسمى بـ (les zones d'activités) أنجزت لحد الآن 11 قرية صناعية وهناك 17 قرية في طور الإنجاز، كما تم تأهيل واحد العدد دبال مجمعات الصناعة التقليدية وربما ستتساءلون لماذا المجمعات دبال الصناعة التقليدية؟ لأنه لما يكون حرفيين داخل المناطق السكنية، لما كنعجزو هاذ المجمعات دبال الصناعة التقليدية كينتقلوا لهم هؤلاء الحرفيين وبذلك يتعدون عن محلات السكن ويكونون في فضاءات تسمح لهم بالاشتغال في فضاءات يكون فيها العرض، وكذلك فيها جميع الشروط دبال السلامة والشروط الأخرى.

فيما يخص الإنجاز دبال هاذ المجمعات دبال الصناعة التقليدية أو المجمعات دبال الحرف، هي الآن امشات بالخصوص للحرف دبال الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، باش نكونوا واضحين.

فيما يخص الحرف أو فيما يخص الخدماتية والفنية اللي هي كتتذكرها عليها، السيد المستشار، والتي كتتعلق بالسودور وبالميكانيك (tapisserie) واللي هي في الغالب دبالها فيها تلوث وكذلك فيها إزعاج للمواطنين والأغلبية دبالها، وهذا الواقع دبالنا دبال المغرب أنه الأغلبية دبال

غادي يمكننا من تنمية الخصوصيات الثقافية والمحلية وإتاحة أنها تتقدم أكثر. البرنامج نغنى أننا قبل نهاية أكتوبر نكونو أنبيناه، عندنا عمل مكثف، راه تقريبا كل أسبوع تقريبا عندنا 3، 2 مديريات من وزارة المالية ووزارة الاتصال والشركة كيجتمعوا، وهنا كنعجب أنه بهاذ العمل لأنه تقريبا كل أسبوع عندنا عمل باش نستطعو قبل نهاية هاذ السنة ننعجزو هاذ العقد البرنامج المقبل ونبداو في التنفيذ دبال هاذ البرنامج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول انتشار المهن الحرفية بين الأحياء السكنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشتكى العديد من المواطنين المجاورين للمحلات المهنية والحرفية، والتي تتسبب في إزعاجهم جراء روائح بعض المواد والأصوات المزعجة للآلات المستخدمة في هذه المحلات، مثال في الكثير من المدن المغربية هناك محلات مفتوحة اللي كنعسموها بالسودور، وكيف ما كنعرفوا، السيد الوزير، هاذ المحلات اللي كنعسموها بالسودورات كيستخدموا آلات دبال السودور وكذلك آلات دبال (la meule)، واللي هما مفتوحين في وسط السكان دبال المدن، وهذا شيء اللي هو خطير على السكان كنعرفو بأن غير هاذ السودور ملي كيكون كيسودي إلى شاف فيه الواحد غير 20 ثانية يمكن العينين دبال السيد يمرض ليه ويمكن يكون في حالة خطيرة.

كذلك هاذيك (la meule) كنعرفوها ملي كنعكون كتمولي في وسط المدينة وفي وسط السكان يمكن يطيروا منها بعض الأطراف اللي كيمشيو للعينين دبال السكان.

زيادة على أن أغلبها تباشر عملها في ساعات مبكرة، بالإضافة إلى انتشار نفايات مخلفات هذه المحلات، الشيء الذي يتطلب التفكير في بناء أحياء حرفية في كافة المدن.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل هناك تفكير في بناء أحياء حرفية لتفادي إزعاج السكان بالمدن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

في فترة تحديد الحاجيات، يعني في واحد الفترة ديال واحد الدراسة اللي هي موضوعية.

الآن تم تحديد الحاجيات الحالية ديال المناطق الصناعية والمناطق الحرفية اللي خارجة على المدن، ما كنتكلمش على المدن الجديدة ولكن كنتكلمو على المناطق العمرانية اللي كنتواجد فيها الصناعات اللي ابغينا نخرجوها، الآن حددنا 485 هكتار، كتوزع على 9 مناطق مع تحديد الأوعية العقارية الكفيلة باحتضان مناطق للأشغال الحرفية، اللي كيتاشي مع التعقيب ديالكم.

من طبيعة الحال احنا لا يمكن كوزارة أن نحل محل الجماعات المحلية أو الوزارات الأخرى ولا الحرفيين بنفسهم لأنه نحن نواكب، نساعد على أن ينتقلوا هاذ الحرفيين لمناطق لبارسوا فيها حرفهم في جو يضمن السلامة والبيئة ويضمن التنافسية لأنه احنا واحد العدد ديال الإجراءات كنفومو بها كنواكبو بها هاذ الحرفيين، مثلا فيما يخص الأفرنة الغازية الهدف ديالنا هو نوصول لـ 100% ديال الأفرنة الغازية لكل فرع ديال الفخار، مثلا أنا تناخذ غير الفرع ديال الفخار ولو أن السؤال ديالكم متوجه للصناعة التقليدية الخدماتية كما قلت السودان... إلخ.

هناك مجهود ولكن اللي ابغيت أؤكد عليه، السيدة المستشارة، هو أن ما عمرنا غادي تقدر نوصول لنتيجة إلى ما كانش تشارك مع الجماعات المحلية ومع الوزارات المعنية، لأن الوزارة ديال الصناعة التقليدية بطبيعة الحال عندها توجه، عندها إستراتيجية، غادية تعاون في كل منطقة صناعية، إضافة إلى المواكبة والتحسيس غادي نسامو فيما يخص لا التجهيز ديال العقار ولكن بشراكة مع الجماعات ومع المنتخبين، أي جماعة اللي عندها أسبقية فاحنا موجودين.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. وننتقل للسؤال الآتي الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكومة حول مادة الدقيق المدعم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السيداتان المستشارتان،
السادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،

مما لا جدال فيه أن مادة الدقيق تشكل إحدى المواد الأساسية في النظام الغذائي للمجتمع المغربي، ومن تم حرس الدولة دوما على ضمان

هاذ الحرف كنتواجد في أحياء سكنية.

الآن ابدينا بواحد الدراسة وهاذي مسألة جديدة اللي غادي تشمل جميع الحرف ديال الصناعة التقليدية الخدماتية والفنية.. وغادي نجاوبك في الشطر الثاني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة الوزارة تقوم بمجهودات في هذا الميدان ولكن حين طرحنا هذا السؤال طرحناه داخل سياق عام وهو أن عندما تكون المدن تتكون أو تبنى حتى المدن الفلكية يجب أن تفكر في مناطق صناعية لهذه الحرف، فقد تفكر في المناطق الصناعية للصناعات الثقيلة والصناعات العصرية، ولكن تبقى الحرف محمشة ولا أحد يتحدث عنها، وحين نتقدم بمشاريع كما تقدمنا به في مدينة تمارة للدفاع عن مجموعة كبيرة من الحرفيين ليخرجوا من المدينة التي عجت بالأصوات وبمجموعة من الأشياء وحتى المضايقات من جانب السكان، فنجد المجلس البلدي يقف حجر عثرة، نجد من هو مسؤول على هذا الملف قد يعثره وقد أصبحت الملفات مثل هذا القليل مسيسة.

لهذا، نقول، السيد الوزير، لا بد أن تكون للحكومة وجهة نظر مندجة، ملي تكون شي إسكان ولا يكون شي ترميم ولا يكون شي حاجة كنتصاوب، يكون فيها المدرسة، يكون فيها المستوصف، يكون فيها القرى الحرفية، وكذلك حتى المناطق الصناعية، لأنه لا يمكن أن نتحدث عن إعاش الصناعة التقليدية والحرف التقليدية ولا يمكن أن نرفع تحديات في هذا الصدد، والوزارة مشكورة على مجموعة من التدابير المتخذة في هذا المجال، ولكن لا بد من إنصاف الحرفي لأن كل الديمقراطيات والحضارات لم تنس يوما حرفيها، فاليابان رغم أنها هي القوة الأولى الاقتصادية عالميا، فإنها لازالت ترضخ وتعمل على ترسيخ الفكر الياباني من خلال حرفه التقليدية. لانا، نعول عليكم، السيد الوزير، أن تجعلوا الحرف التقليدية في صميم اهتمامكم وأن تكون في كل مدينة قرية صناعية وقرية كذلك في الحرف التقليدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا للسيدة المستشارة على التعقيب ديالكم اللي أنا متفق معك، لأنه كين ما يتعلق بالمسؤولية ديال الوزارة، نحن فائمين بالمسؤولية ديالنا ونحن

التكلفة الآن ديال التوجه الحكومي في إطار دعم المقاصة خلال 2011 هي 2 مليار و300 مليون درهم اللي تتخصها الدولة فقط للدقيق المدعم، ما شي النوع الآخر ديال الدقيق اللي هو أيضا فيه مساهمة، هذا بالفعل تبيين على الصموح اللي من خلاله ماشين في الاتجاه.

تفضلتو وتكلمتو على أن الأئمة يجب أن تثبت، منذ 2008 الحكومة السابقة أو في إطار القانون ديال المنافسة والأسعار خرجت في إطار المذكرة التنظيمية على أساس أن الأسعار يجب أن تثبت، وبالتالي هذه المسألة من الناحية القانونية هي متوفرة.

حسب المعطيات اللي عندنا أكثر من 70% من الناس اللي تيسوقوا هاذ المادة فهم يثبتون الأسعار وهذا اللي جعل أنه حتى التكلفة وذاك الزيادات اللي تكلمتو عليها والأسعار اللي تتكون أكثر، ملي تم هاذ التثبيت على جزء كبير من هاذ الحناشي باش نكونوا واضحين، الأسعار ما ارتفعتش بالمستوى اللي مفروض أنه خصها تكون عليه نظرا للمضاربات وغيرها.

فيما يتعلق بالإشكالات اللي تفضلتم بها، احنا متفقين على أن هناك إشكالات حقيقية في توزيع هاذ المادة، سواء من حيث الأسعار الناتجة عن المضاربات وغيرها، سواء من حيث الجودة اللي مفروض أنها تكون في هاذ الدقيق المدعم ليست هي الجودة الآن اللي كايينة في السوق في كثير من الأحيان، ثم أيضا في بعض الأحيان الأسعار مازالت مرتفعة، واخلل في التوزيع، هاذ الشي كلشي احنا متفاهمين عليه. لكن أشنو هو الحل؟

الحل هو أنه أولا هاذ اللجان التي كنتشغل، اللي تكلمتو عليها، اللجنة الوزاراتية الأولى، ثلاث لجان تشغل، اللجنة الوزاراتية الأولى تحدد النسبة اللي تمشي للأقاليم، وبالتالي كل إقليم تنحدو له على الصعيد الوطني، ما شي سنوي ولكن كل 6 أشهر الحصة اللي خصها توصل له، وكاين لجنة تقنية ثانية اللي تترأسها المكتب ديال الحبوب اللي داخل الإقليم تتعطي للمطاحن، ثم كاين لجنة ثالثة اللي تتشغل على المتابعة وعلى التسويق.

فإذن احنا في هاذ الإطار الفكرة المركزية والرئيسية اللي نبغي نقولها اليوم هو أننا سننتقل من نظام الكوطا، الفكرة اللي عندنا أننا ننتقل من نظام الكوطا إلى نظام اللي غادي يكون فيه فتح العروض على الجميع، ذاك الساعة اللي ابغي يدير السياسة أو يدير الانتخابات أو ابغي يدير شي حاجة أخرى هاذك اشغالو، ولكن هاذ الإطار الجديد ديال الاشتغال هو اللي غيكن بالفعل باش تكون هناك إيجابية ديال هاذ النظام ديال الدقيق المدعم.

ثم هناك نظام ديال تتبع الدقيق عندما يخرج من المطحنة إلى أن يصل إلى نقطة التوزيع، وهذا تكلمنا وقلنا على أنه تفتح المارشي وأخذته الشركة المغربية للوجيستيك على أساس أن هي الشركة الوحيدة اللي غادي تقوم بالنقل على أساس أننا درنا معها تدريجيا باش تدير نظام ديال التتبع اللي

توفرها بالكميات الضرورية وبالجودة المطلوبة، مع مراعاة توزيعها بطريقة عقلانية تلافيا لإحداث أي خلل بين العرض والطلب في السوق وفي الأقاليم النائية بصفة خاصة.

ومن أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين واستقرار الأسعار عملت الحكومات المتعاقبة على ضمان دعم مادة الدقيق من خلال صندوق المقاصة، إلا أنه ومع كامل الأسف أصبحنا نلاحظ بأن الدقيق المدعم يصل إلى المستهلك بثمان أكبر من الذي تم تحديده من طرف الحكومة نتيجة المضاربات والتلاعب في الأوزان والأسعار على حساب القدرة الشرائية للفئات المعوزة.

ولذلك، نطالب الحكومة بضرورة تثبيت ثمان البيع على علب وأكياس الدقيق الوطني ضمانا لاحترام الأسعار المحددة ولتفادي التلاعبات والمضاربات.

وفي نفس السياق، فكمية توزيع الدقيق على الجهات، والتي تحدد من قبل لجنة وزارية في بداية كل سنة، تشوبها في بعض الأحيان بعض التجاوزات، نتحكم فيها الاعتبارات السياسية والانتخابية. ولذلك، نطالب الحكومة بمراجعة توزيع الدقيق المدعم على أساس خريطة الفقر بجميع جهات المملكة.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير:

أولا، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتكم لوضع معايير موضوعية لضبط عملية التوزيع؛

ثانيا، عن الإجراءات التي تتخذونها من أجل مراقبة وضبط ثمن بيع الدقيق المدعم في الأسواق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال. بالفعل مادة الدقيق كما تفضلتم بذلك هي من المواد الرئيسية التي يحتاجها المواطن المغربي، والدولة منذ فترات وعقود قد عملت كل ما في وسعها على أساس أن توفر هذه المادة، ليس فقط من حيث الكمية والجودة ولكن أيضا من حيث الأسعار. وبالتالي، جاءت فكرة دعم الدقيق كمادة رئيسية اللي من خلالها الفئات الفقيرة والمتوسطة والهشة أيضا أن تجد نفسها.

القيام بها، في الحقيقة هي التي أغرقت وأفلست جل القطاعات التي هي في بداية..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

أحييك السيد المستشار على هاذ الدفاع على المواطن، والحمد لله رمضان تعطي القوة أنه في هاذ المناسبة الواحد يعاود يدافع على الفئات الفقيرة والمهمشة، لكن كاي مغالطات حقيقية، ملي كقولوا أنه الدقيق اللي هو غير مدعم غير موجود، هذا كيعني على أنه بالفعل فيه جزء، احنا قلنا جزء ديال الجودة بالفعل غير متوفرة، لكن ما يمكنش نقولو على أن هاذ الدقيق غير مدعم، المدعم هو غير موجود.. النسبة لا بأس بها متوفرة ونسبة الجودة ديالها ضعيفة.

المسألة الثانية ما عندها علاقة للمواطنين ولا الزيادات الأخيرة، ما عندها علاقة بالموضوع ديال الدقيق اللي كنتكلمو عليه، هاذك موضوع آخر والغيرة وغير الغيرة هذا موضوع آخر الله يجازيك بخير ماشي هو الموضوع ديالنا.

الإهدار ديال المال العام، احنا هذا وضع واتما عارفينو، الوضع اللي كانت عليه الدولة منذ سنوات، احنا جينا لمدة 6 أشهر، احنا قلنا لكم على أنه باش ما يكونش هاذ الهدر ديال المال العام غادي نديرو نظام جديد، هاذ النظام داخل في إطار إصلاح النظام ديال المقاصة برمته اللي غادي يعطي بالفعل للمواطن الفقير واللي في الهشاشة هو اللي غادي يوصلو ذاك الشيء اللي خصو يحصل عليه.

لكن ما يؤسف له هو أنه في كثير من الأحيان أنه أنا كنتجيني ملفات ديال الطلبات ديال الزيادة في الدقيق المدعم، لكن عمرو ما جاني شي ملف من عند السلطات المحلية وأيضاً من عند حتى المستشارين والبرلمانيين كلهم حتى هم كيراسلوا الوزارة كيقولوا لها خصنا المكان الفلاني تزيدوا له، لا أحد كيرسل لي مراسلة وكيقول لي الجودة ديال الدقيق الذي وزعوا في حيناً أو الذي يوزع في جاعتنا هاذ الجودة غير صالحة، ونرجو أن تتخذوا الإجراءات اللازمة لذلك، كنتجيني فقط طلبات الزيادة وهذا احنا كنتشغلو عليه وتتعطيو للناس اللي ممكن يتزاد لهم، لكن في إطار الإصلاح الشامل هاذ الموضوع سنعالجه برمته إن شاء الله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هو (GPS) باش في آخر لحظة فين ما امشات شي خنشة ديال الطحين تكون اللجنة عارفة فين امشات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

الملاحظة الأولى، السيد الرئيس، ابقاو لنا بعض الأوقات بالسؤال ديال الأخ الكريم.

السيد الوزير، استمعنا إلى جوابكم، السيد الوزير، للأسف الشديد، السيد الوزير، الدقيق المدعم، الدقيق اللي كنسميه أنت السيد الوزير غير موجود ماشي مقطوع من الأسواق، (Comme le fumier) بحال الغبار، احشومة على البشر ياكلو كاع، عيب على الإنسان باقي يعطي للناس الدقيق المدعم بحال هكك، وللأسف الشديد هو كتخلصوه، اشكون اللي كيدي هاذ الفلوس؟ كيديهم أرباب المطاحن. أرباب المطاحن، السيد الوزير، هما اللي كيديوها وبالتالي الدقيق المدعم ولو تعطيه للقانع، شي واحد أقل من البشر ما ياكلوش، هناك كيم إهدار المال العام، السيد الوزير، إهدار المال العام.

كنا نتمنى، السيد الوزير، من خلال مجيئكم على أنكم ستولون اهتماما بلغا لهذا الموضوع ويكون تطور جديد ومنظور جديد، إلى غير ذلك، ولكن للأسف الشديد، السيد الوزير، ما قتم به هو فقط من أجل الزيادة على الشعب المغربي، هذا المبادرة القيمة التي قتم بها تجاه الشعب المغربي، السيد الوزير.

وبالتالي الدقيق المدعم، السيد الوزير، لا يستحق الأكل من الفقير، اللي أقل من فقر، وبالتالي، السيد الوزير، فقط نحن نأسف غاية الأسف بأن الأموال ديال المغاربة تهرد وتذهب إلى جيوب الأغنياء، وبالتالي، السيد الوزير، حتى لا نقول على أنكم تقفون مع الفقراء أو مع المطلقات ومع غير ذلك أنكم بعيدون كل البعد على هذا..

وبالتالي، السيد الوزير المحترم، أنا أقول لكم فاجأتم المغاربة وأحيانا في الزيادة الأخيرة، السيد الوزير، من أجل معالجة الصندوق المقاصة. هاذ (la fuite)، السيد الوزير، اعلاش تحسبونها على المغاربة اعلاش؟ هاذ (la fuite) عالجوه في البداية، وإلى ابغيتوا تقفوا مع الفقراء، السيد الوزير، اعطيهم بطاقة التمويل، قلبوا الفقير كيفاش هو الفقير فعلا يستحق الدعم والمساندة، اعطيهم بطاقة التمويل، ماشي يدي 50 كيلو ديال الدقيق، ما كيناش 50 ديال الدقيق، السيد الوزير، كين أقل من ذلك.

وبالتالي، السيد الوزير، هذه الممارسات وهذه الإصلاحات التي تنوون

الحكومة في هذا الصدد.

ما يلاحظ احنا عندنا الأسعار ديال قبل شهر رمضان، الأسبوع الأول ديال شهر رمضان وعندنا الأسعار ديال اليوم، فكأين تصور عام وكأشي كيهضر عليه على أن هناك زيادات وعلى أن هناك غلاء فاحشا قياسا إلى ما قبل رمضان. أنا نبغي، السيد المستشار المحترم، اللي عندو هاذ المعطيات يعطيها لنا، لأن اللي تيوصلنا أولا من خلال التقارير ديال اللجن المحلية التي تشتغل كل يوم ومن خلال المعاينات اللي عندنا ما عندناش هاذ الأرقام.

السيد المستشار المحترم، أنا نعطيك الأسبوع ديال 16-22 يوليو ونعطيك ديال اليوم:

عندنا الطماطم نقصت في الأسبوع الماضي 26%، واليوم نقصت 12% هي 3,75 درهم؛

عندي البطاطس نقصت 16% خلال الأسبوع المنصرم وزادت اليوم بـ 15% ولات تتدبر 3,50 درهم؛

عندي البصلة نقصت في الأسبوع المنصرم 7% واليوم نقصت بـ 12%، راها في 3 دراهم؛

عندي السردين واللي تيوصل لـ 9 و10 دراهم، ناقص 25%.

يمكن نعطيك واحد المجموعة ديال المعطيات المتعلقة بهاذ المنتجات اللي تياكلوهم المغاربة في هاذ الفترة، اللي أكثر من 12 رمضان ما وصلت ما طيشة لهاذ السعر اللي عندنا اليوم 3,75 درهم، 12 رمضان، 12 سنة خلت.

وبالتالي أنا متفق معكم كآين بعض المنتجات اللي زادت، هاذ الشيء أكيد ولكن المنتجات اللي رئيسية الأسعار ديالها هي هاذي، الأسعار اللي عندنا، السيد المستشار المحترم، من خلال المرحلة هاذي عندنا هاذ الشيء ديال الأعلاف، اتما عارفينو، تزداد خلال هاذ 15 اليوم زيادة رهيبية، الآن الدواجن غادي يكون عندنا مشكل في الدجاج خلال الأيام المقبلة، اعلاش؟ و ما عندها علاقة بـ رمضان، الأعلاف اغلات، الأسعار الدولية راه مرتفعة، والجفاف اللي كان في الولايات المتحدة الأمريكية اعطانا هاذ النتيجة، ما عندها علاقة بـ رمضان، غادي ننظرو أنه الدجاج غادي يزيد لأن الأعلاف اغلات.

هنا أشنو الدور ديال الساسرة وديال الوسطاء؟ أكيد أنهم تيسغلوا الفرص، أكيد أنهم بالفعل عندهم يد في أنه إلى كان السعر زاد درهم، هم كيزيدوه 2 أو 3 دراهم، لكن نعطيك النموذج ديال الأسبوع ديال المراقبة، سجلنا 435 مخالفة في الأسبوع الأول ديال رمضان، أحيلت كلها على القضاء، 16.000 عملية مراقبة لـ 5338 نقطة بيع، تدار 55 محضر مخالفة، تمت مراقبة 3751 طن من الغذاء المستورد، وضع بشأنه 402 محضر معاينة.

إذن هذا هو العمل اللي كنعوم به الإدارة واللي بالفعل ملي تنقلو

السؤال الثاني موضوعه مراقبة أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارون،

في الحقيقة، السيد الوزير، كلما حل شهر رمضان اعتادت بعض الفئات منعدمة الضمير على أن تختار الاغتناء على حساب الضعفاء أو الواردين ديال الأسواق المغربية، كلما حل هذا الشهر المبارك بدل أن نقابله بالمغفرة والتوبة وطلب الرحمة نبادر إلى شعل فتيل الغلاء حتى تحرم فئات عريضة من الشعب المغربي مما تحتاجه من خيرات وطننا التي تعج بها أسواقنا والحمد لله.

فماذا أعدت وزارتك، ونتمنى ألا نسمع هناك لجان المراقبة، هناك وهناك، هناك العرض، المواد موجودة، خصنا أشنو عندنيرو للضرب على أيادي الناس اللي ما عندهم ضمير واللي كيغتنبو على ظهر الفقراء وعلى ظهر فئات عريضة من الشعب المغربي.

لقد مل المواطن المغربي اليوم أن يستمع وراه احنا حددنا لجان وراه لجان ديال العالة كآينة، راه اللجان الدعم ما عندهاش، راه الإمكانية ديال زيارة الأسواق وتتبع البضائع المستهلكة والمطلوبة بكثرة في هذا الشهر المبارك، راه ما كآيناش السيد الوزير.

احنا فرحانين والشعب المغربي معنا، وصوتوا على الدستور ونال الحزب ديالكم واحد الأصوات باهرة من أجل إنقاذ هاذ الشعب من هاذ الويلات اللي كيغيش فيها، خصوصا المضاربات والأطعاع اللي كنتكاثر في هذا الشهر المبارك.

فكنتمناو نلقاو شي حل، وهذا هو السؤال ديال الفريق الاستقلالي، ماذا أعددتكم؟ ونحن بجانبكم والمجتمع المغربي كله برمته يحاول محاربة الفساد والمفسدين ونتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي.

هو على أية حال الحديث في موضوع الأسعار فيه شق اللي هو موضوعي، وخصنا نوضعه قبل ما نعطيو بعض الإجراءات اللي قامت بها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

لا، السيدة المستشارة، غير بلاقي عليك، دابا خصنا نكونو فاهمين، إما أنا كنتفضي من السوق ولا ما كنتفضاش، ولكن على هاذ الحساب أنا اللي كنتفضي فيه أرخص من هذالك ديالك، لأن انت تكلمت على 6 دراهم.. من فضلك قلت لي نخلي حتى نعقب..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا اللي تنقول لك والمواطن كيسمع لنا الآن، أنا نهار الأحد كنت في السوق ديال باب الحد وكندير المراقبة وكشوف الثمن اللي كاين وحتى أنا في داري تشري، ماطيشة بـ 6 دراهم اليوم في الأسواق اللي هي عادية، ماشي شي أسواق اللي (classés 5 étoiles)، ما تتديرش 6 دراهم، اسمحي لي، ها المواطن كيسمع والى عندك انت هاذ الأسعار قولها لنا، إذن كاين أمور اللي ما خصناش نغالطو فيها المواطن.

المسألة الثانية، السيد المستشار المحترم، قال لك ما تقولوش لنا سنجرم، سنجرم، فإذا به أنت جيتي قلت لنا أشنو غادي تديرو؟ كاين ساسرة، كاين وسطاء، كاين قانون 06.99 ديال الأسعار والجودة والمنافسة اللي تبتكلم، ماشي غير على التجريم، كيغطي غرامات، واحنا ملي امشينا تنقولو هنا في هاذ القبة هاذي 15 يوم بأنه السادة الولاة والعمال راه عندهم الصلاحية أنهم يديروا غرامات مباشرة في عين المكان، ما يتسناوش الحكومة والمركز يتخذ القرار، قلنا لهم عندهم الحق يديروا حتى من 100 ألف إلى 300 ألف، الصحافة والجميع قال السي بوليف يتهم التواطؤ ديال العمال والولاة عن المضاربين، احنا تنقولو القانون كاين الآن، كيف سنطبقه؟ اشكون اللي خصو يطبقو؟ القضاء واش كيقيم بالشغل ديالو؟ هذا هو اللي خصنا نتكلمو عليه.

الآن كاين إشكالات أن من الناحية القانونية كلشي متوفر، المراقبة ديال الغش وديال الجودة وديال الأسعار وديال عدم الإشهار وديال حتى اللي تينقص من الوزن حتى هو الآن القانون التعديل ديالو الأخير اللي جا هاذي 3 سنوات يجرم حتى هاذ المسألة، وبالتالي الترسنة القانونية متوفرة، التطبيق ديالها رهين بتظافر الجهود ديال الجميع، واحنا مفتوحين أنه ملي تكون شي زيادات غير معقولة وغير مشروعة اللي ابغي يوصل لنا هذه

16.000 عملية مراقبة ماراقبناش المغرب كله، أكيد، لكن المراقبة كما كتعرفوا كتكون في كثير من الأحيان انتقائية وخص يكون فيها عنصر المفاجأة. وبالتالي، هاذي هي المعطيات اللي متوفرة لنا الآن ويمكن أننا نزيدو نوضحو الأمر فيما بعد.

شكرا لك السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة المستشارة للتعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، ولكن اسمح لي، السيد الوزير، أن ملي كتقولوا انما اتقص، أنا كتقول واش أنا ما كايناش في المغرب ولا شي واحد فينا في شي بلاصة معينة، أنا كتعرف غير ماطيشة كانت بـ 80 ريال وولات بـ 120 ريال، أنا كهضر كمواطنة.. السيد الوزير ملي أمهي التعقيب عقب ولكن دابا اتصنت لي.

أنا كتقول هو أن هاذ الشي ديال الزيادة كاين بـ (deux vecteurs)، السيد الوزير، وأنت كتفهم أحسن مني في المؤشرات الاقتصادية، ملي كتزيد في العلف وكتزيد في المحروقات أوتوماتيكيا كاين الزيادة في الأسعار، ما يمكش نبقاو نقولو ما كاينش، كاين الزيادة في الأسعار.

ما كتقولوش احنا المراقبة فقط، الضرب على يد هاذ الناس اللي كيخرجوا على القانون، ثم يجب تجريم الزيادة في رمضان وعلى الناس المستضعفة، عندنا 8 مليون ديال الناس مهمشة، عندنا فئات واسعة وعريضة الناس ما عندهم كاع مداخيل ونجيو نقولو لا راه السردين بـ 9 دراهم، وخصنا نشوفو هاذ السردين واش خصو يكون بـ 9 دراهم، كتقولوا لنا راه اتقص ولكن اعلاش كان خصو يوصل بعدا لـ 15 درهم؟ أصلا كانت الزيادة ولو ينقص، إذن خص تكون مؤشرات موضوعية بأنه كاين الزيادة، وكاين مناطق ماشي الزيادة، المهولة، آجي لهرهورة تسمع العجب وتقول لي كذا، وتقول لي هذا ولا هذا، آجي لهرهورة تشري السردين بـ 40 درهم وبـ 30 درهم وبوزروك بـ 30 درهم وما كاينش مراقبة، وما كاينش شي واحد كيدير شي حاجة.

إذن إلى ابغينا نقولو، نقولو كاين مخالفات، سوف نحصرها، سوف نضرب على أيدي من يتلاعب بالأثمان في رمضان، ولكن ما نقاوش نقولو دائما ولا راه عندنا إحصاءات ديال اليوم، انما كتقضاو من شي سوق واحنا من شي سوق آخر، هاذ الشي اللي كاين، لا احنا في جمعة واتما في جمعة وهذا انقصام، هذا شرح ما بين الحكومة وما بين المواطنين، ما خصوش يكون، خص تكون سوق واحدة للجميع السيد الوزير.

وشكرا.

الذي أود أن أقوله في هذا الباب أن الحكومة في إطار الظهير الذي ذكرتم، الظهير المتعلق بالإصلاح الفلاحي والذي تم تغييره في 2005، عملت على تسوية وضعية الأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة التي هي في ملك الدولة الخاص التي قبل 66 ومن بعد 66 على الشكل التالي، كابين 4 ديال الحالات، كين الحالات التي سويت وضعيتها، يعني تم تفويتها لأصحابها، كين الحالة الثانية التي تم كراؤها، كين الحالة الثالثة التي هي محيوزة بطريقة غير قانونية، وكين الحالة الرابعة هي الأراضي المحتفظ بها من طرف الدولة في إطار المصلحة العامة.

التدقيق ديال هاذ الأمور، فيما يتعلق بالأراضي التي تمت تسوية وضعيتها، كين 323 ألف هكتار، 20 ألف هكتار تعطت لـ 2141 فلاح في إطار 53 تجزئة فلاحية، وكين 303 ألف هكتار موزعة على 671 تعاونية فلاحية، استفاد منها 20.805 فلاح، هادي في إطار التسوية.

المحور الثاني هي الأراضي التي تم كراؤها، جوج ديال الأصناف: الصنف الأول هو في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، هنا تم كراء 95.189 هكتار في إطار 3 أشطر التي هي معروفة، في إطار طلب عروض دولي مفتوح للجميع.

المسألة الثانية في الكراء هي التي تكررت يا إما عن طريق السمسة العمومية بطبيعة الحال، ولا بواسطة طلب عروض الأثمان، أو بالتراضي، هادي تتمثل 130.321 هكتار، إذن هذا الباب الثاني ديال الكراء. الباب الثالث ديال الأراضي التي هي محتلة دون سند قانوني، 77 ألف هكتار، كيف تعاملت معها الحكومة؟

جوج ديال الأمور، الأراضي التي مكرية لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد والتي تقل مساحتها على 10 ديال هكتار في المجالات السقوية و 20 هكتار في المناطق البورية، هادي تم تمكين المحتلين من الاستقرار وممارسة نشاطهم بكيفية طبيعية في الاتجاه ديال السؤال التي طرحيتو باش تعطي لهم رؤية ويقدرروا يخدموا، كين بطبيعة الحال تم سلوك مسطرة الإفراغ بالنسبة للأراضي ذات المساحات الكبيرة قصد تعبئتها في إطار الشق الثاني ديال الكراء.

الباب الأخير وهو الأراضي المحتفظ بها من طرف الدولة، وهذا ما تنص عليه المادة الأولى من الظهير ديال 70، الدولة تحتفظ بمجموعة من الأراضي في إطار المصلحة العامة، إما في عملية التجربة عملية التجربة أو إنتاج البذور أو إحداث المشاتل والمدارس الفلاحية، وبالتالي هادي هي الرؤية ديال الحكومة في هذا الباب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المعلومات، احنا كنقوم بالواجب باش هاد الشيء ما يبقاش يعرفو المواطن المغربي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمكم في هذه الجلسة. نواصل مع السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تسوية وضعية الأراضي التي هي في ملك الدولة الخاص. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرزاق الورزازي:

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إن الأراضي التي هي في ملك الدولة الخاص الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي تم توزيعها قبل سنة 1966 قد تم تفويتها لمستغليها وذلك بموجب القانون رقم 01.06، في حين، السيد الوزير المحترم، هناك أراضي في ملك الدولة الخاص الفلاحية التي تستغل من طرف الفلاحين منذ زمن طويل، لم يتم لحد الساعة تفويتها لمستغليها رغم توفرها على مؤهلات فلاحية وهيدرولوجية هائلة كفيلا بعبء زاهر ومنتوج فلاحي هائل.

إن عدم تسوية وضعية هذه الأراضي يشكل عائقا كبيرا في طريق تميمتها واستغلالها على الوجه الأكمل، بحيث أن الاستثمار بها والتمويل المطلوب لها يشترط توفر ضمانات قارة بالنسبة لمستغليها، الشيء الذي هو غير متوفر بحكم أنهم ليسوا ملاكين لها. وعليه، نطالبكم، السيد الوزير المحترم، ومن منظور مقارنة تنمية العمل على تفويت هذه الأراضي لمستغليها على غرار ما تم به العمل سابقا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا السيد الرئيس المحترم. السيد المستشار المحترم، شكرا على هذا السؤال حول تسوية وضعية الأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة التي هي في ملك الدولة الخاص.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لو كان الجواب ديالكم هو الجواب الحقيقي، واسمح لي، ما كناش نطرحو هاذ السؤال، وما كناش المغاربة يبقاو تينتظرو ويقولوا أودي راه احنا اخذينا أراضي، عملمنا الطلب ديالنا واحنا باقين تينتظرو، ما نتقدو لا نستثمرو، ما نتقدو لا نشدو لا قروض باش يمكن لنا زيديو في الاستثمار ديالنا، ما كناش نطرحو هاذ السؤال.

السيد الوزير، شوف المصالح المختصة، شوف شحال العدد ديال الناس اللي باقين يينتظرون من السبعينات إلى الآن والأراضي عندهم ولكن ما عندهم الحق باش يمكن لهم يملكوها، جوج ديال الحوايج، الدولة خصها تكون قاسية في هاذ الباب، إنسان عنده أرض، عنده الحق باش ياخذها نملكها له، ما عندهوش الحق، تقول له ما عندكش الحق، ما يبقاش عايش فيها لا هو ولا أولادو، ما خصناش نبقاو تنديرو ذلك السياسة اللي تنقلو ابغينا قضيو عليها، خصنا نديرو سياسة حقيقية، نكونو تهضرو مع الشعب بواحد الصراحة، الشعب ما تينتظرش منا شي حاجة أخرى، أهم شيء اللي تينتظر منا ومنكم هو الصراحة، نصارحوه، جوج ديال الحوايج، هاذ الأرض ديالي غادي نبيعها لك، دوز آسيدي دوز نخلصها لك لأنه متوفرة فيك الشروط، ما كايش ما عندكش هاذ الأرض، ابغيتي تكرهها أكبرها ولكن ما تبقاش تستغلها، ما تبقاش غير عايش في الوهم.

هاذ الشيء اللي تتطلبو منكم، الله يجليكم، لا اتما ولا احنا فين ابغينا نلحقو، المصلحة ديال الشعب، المصلحة ديال المواطنين، تتطلب منك.. يمكن هاذوك أرقام اعطاهم لك وهاذوك معلومات اعطاهم لك، ولكن كون كانت هاذيك المعلومات حقيقية وصحيحة، والله، السيد الوزير، ما نجبو نطرحو لكم هاذ السؤال والناس ديال الحزب ديالنا أو ديال الحزب ديالكم اللي جاو طلبوا منا باش نطرحو هاذ السؤال، ما نجبوش لعندكم. وشكرا السيد الوزير، وأنا عندي الثقة فيكم بأنكم غادي تنكبوا على هذا الملف، وغادي تشوفوا واش عندي الحق أو لا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالموازنة:

السيد المستشار المحترم، شكرا.

دخلنا عليك بالله فين ما قلتش لك أنا الصراحة؟ احنا مريين على الصراحة، والمواطنين ما عندي اعلاش نكذب عليهم. أنا أعطيت أرقام دقيقة، قلت لك 322 ألف هكتار تمت تسوية وضعيتها، هاذي ما نهضروش عليها، أنت سولتيني على 300 الأخرى، 300 الأخرى قلنا لك

أكربها، وحين محتلينها بسند غير قانوني، هاذو هما اللي تهضر عليهم، فيهم 2 ديال الحالات، يا إما اللي عندهم أكثر من 10 هكتارات مسقية ولا أكثر من 20 هكتار بورية نتعاملو معهم، واش ابغيتي نعطيها لهم وهو محتل بسند غير قانوني، اعطيتها له، اعطيتو رؤية باش يخدم فيها، ووحدين في إطار المسطرة ديال الإفراغ، في إطار القانون.

وبالتالي أنا تكلمت معك، أعطيتك أرقام دقيقة، وماشي أعطاوني أرقام، أنا ما تيعطيونيش الأرقام، الأرقام تندخل في التفاصيل ديالها، لأنه نمارس الصراحة مع الشعب، ما اعطاونيش الأرقام ديال التركيب وجيت أنا نعطيها هنا للشعب، لا، أرقام مدققة، 322 ألف مسوية وضعيتها، 671 تعاونية و53 تجزئة فلاحية، هاذو إذا ما عندهمش يجبو يقولوا لنا لا راه أسيدي راه تتكذبوا علينا، هاذي مسوية وضعيتها نهائيا.

الآخرين يا إما داخلين في إطار الشراكة، وبالتالي في هاذ الشيء اللي ابغيتي، شراكة في إطار طلب عروض مفتوح للجميع، مرحبا بالجميع ولكن في إطار الشفافية وفي إطار طلب عروض مفتوح للجميع وفي إطار دفاتر التحملات.

الآخرين اللي محتلين بسند غير قانوني تنقلبو معهم على الحلول، يا إما يخرج باش تفتح للعموم، لأنه غادي ندخلوها في طلب العروض، وإما راه تيحتملها وأعطيناها واحد الرؤية باش يخدم فيها لمدة زمنية محددة ومن بعد تدخل في طلب العروض، وبالتالي هذا هو الأصل، طلب عروض والصراحة والشفافية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتك في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وموضوعه محاربة البناء العشوائي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عبد الله أبو زيد، الهاشمي السموني، بناصر أزوكاغ. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، يندرج البرنامج الوطني "مدن بدون صفح" في إطار إعلان الألفية للأمم المتحدة، الهادفة إلى تحسين ظروف عيش ساكنة الأحياء الهشة والصفيحية عبر العالم في أفق 2020، والذي يحظى بدعم من طرف مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية، ومن بينها برنامج "MEDA" للإتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتعاون.

وقد صنف المغرب من طرف المنظمة الأممية في الرتبة الثانية بعد

من دوار آخر، هذا فعلا من المشاكل الكبيرة اللي كنعانيو، ولكن أنا أتكم على فشل أعتقد أنه هذا لا يتعين أننا نقوم بذلك.

في هذا الاتجاه، اليوم اللي تيهنا هو أننا نحاولو نعالجو هاذ الموضوع في تصور أشمل:

أولا، يتعين أن تقوي العرض، المشكل اللي مطروح عندنا اليوم هو أنه ما محضرينش ما يكفي لمدننا من أجل أننا نوقفو هاذ المسلسل هذا نوقفوه، لأن ما كاينش فائدة في أننا نبقاو نعالجو في مدن الصفيح وتعاود تنبت لنا في مناطق أخرى.

لذلك، الحل اللي كنشغلوه عليه الآن هو أننا نحاولو نوجد هاذ العرض بالشكل الكافي وإجراءات بعينها، ما عنديش الوقت باش نقفل فيها، من أجل أننا نلقبو الآياتة ونتمكنو أننا فعلا نقضيو على هاذ البؤر الأخيرة ديال مدن الصفيح اللي موجودة، ولكن كذلك ديال السكن العشوائي اللي كينبت أكثر فأكثر في الضواحي ديال المدن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

أود أن أشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات التي قدمتموها، كما أود في هذا الإطار أن أسجل غموض مفهوم العشوائية في البناء، لأن الممارسة توضح أن المراد بالبناء العشوائي هو السكن الصفيح فقط، في حين أن الموضوع أشمل من ذلك.

ثاني ملاحظة، السيد الوزير، تمادي العجز في العرض السكني أمام وفرة الطلب، والتوالد المستمر للبناء العشوائي، رغم الشعارات الحكومية الرنانة في هذا المجال.

كما من جهة أخرى، السيد الوزير، عن غياب برامج خاصة بالسكن القروي أسوة بسياسة المدينة، على اعتبار أن معظم المساكن والمنازل في العالم القروي تندرج في السكن غير اللائق.

من جهة أخرى نعتقد، السيد الوزير، أن من الأسباب التي تشجع على البناء العشوائي ما يتعلق بعدم ملاءمة التصاميم، تصميم التهيئة، التأخير في تسليم الرخص، أداء واجبات الجماعات، أداء واجبات الوقاية المدنية، إلزام سكان البادية بتصاميم معدة من طرف مهندسين مختصين، وبنضاف إلى كل هذه المصاريف مصاريف جديدة لصالح الوكالة الحضرية. ونعتبر أن هذا الأمر غير منطقي لأن الترخيص إلزامي وفرضته الدولة ومع ذلك تطلب من المواطن أن يؤدي مصاريف تسيير هذه المصالح التابعة لها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

أندونيسيا في مجال المجهودات المبذولة لتحسين أوضاع قاطني السكن غير اللائق خلال فترة 2000 و2010، إلا أنه بالرغم من كل هذه المجهودات، فإن تفرج البنائات العشوائية يزداد كل يوم، في الوقت الذي يتجاوز فيه العرض للطلب.

ومن بين أسباب تعثر برنامج مدن بدون صفيح وما يرتبط بالارتجالية، كإبرام الاتفاقيات المحلية وعدم احترام الخصوصيات المحلية وتنوع المنتج السكني، إلى جانب غياب المراقبة الصارمة، كما نطلب بإعمال المراقبة القبلية وليس البعدية لتفادي الوصول إلى مرحلة الهدم التي يعد المواطن الخاسر الأكبر فيها.

لهذا نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير العملية الكفيلة بتدارك فشل هذا البرنامج الوطني وسد الخصاص المهول في مجال السكن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار، شكرا لكم على سؤالكم.

أعتقد أنه من الصعب أن نتكلم على.. إن كان تعلمون أنا ما عنديش شي دخل مباشر في الأمر لأنني جديد، ولكن من باب الموضوعية أن نتكلم على برنامج اللي هو برنامج "مدن بدون صفيح"، وأن نقر في شأنه أنه فشل، أعتقد أنه هذا تسرع كبير في الحكم على هاذ البرنامج.

البرنامج في أصله هم 348.000 أسرة مغربية، في الأصل لما توضع، تزايدت شي اشوية بدون شك، وعالج 178.000 أسرة، يعني ما يناهز 55%، واش هذا فشل؟

التعثرات موجودة؟ أكيد، مشاكل في بعض المدن بعينها ونذكر منها الدار البيضاء، المحيط ديال الرباط، الرباط تمارة سلا، مدن كبرى أخرى مثل طنجة، مراكش أو غيرها، فعلا، وهاذ الشيء مرتبط بتعدد المشاكل اللي أمامنا، أساس منها مشاكل مرتبطة بالمعايير والإحصاء ديال الأسر المعنية، وكثيرا ما وجدنا أنفسنا كنديرو برامج مخصصة مثلا للقضاء على دوار ديال الصفيح اللي فيه 500 أو 600 ديال الأسر، ولما تنجيو نهيو هاذ البرنامج نجد أنفسنا أمام 200، 300 أسرة إضافية، بالنظر إلى واحد العدد ديال الممارسات اللي جاية من أطراف متعددة باش نكون صريح معكم، ماشي فقط من السلطة أو المنتخبين أو المؤسسات اللي احنا كنشرفو عليها، بل كذلك من سياسة ومواطنين وأسر، كلشي مسؤول على هاذ الشيء.

هذه ممارسات موجودة ونعلم أنها موجودة وتؤدي إلى أنه البرنامج اللي تعمل ما كيقاش صالح، تنوليو ضروري نلقبو على وعاء عقاري آخر من أجل احتضان هاذوك اللي زايدين ونخلطوهم مع شي وحدين آخرين اللي هما

على أساس أن تكون هناك.. خاصة فيما يرتبط بالمهام لهاته الفئة وهي المساعدين التقنيين الذين كان يصطلح عليهم بأعوان الخدمة سابقا. ولذلك، السيد الوزير المحترم، ونظرا لراهنية هذا السؤال سمنحوره على الشكل التالي:

بناء على القرار الذي أرسلتموه إلى النقابات قصد أخذ الملاحظات اللازمة في شأنه والذي توصلنا به منذ 19 يونيو 2012، وبناء عليه تم تحديد هذه المهام في خمس محاور، المحور المرتبط بالمهام الإدارية وكذلك النظافة وكذلك الحراسة والمطاعم والسياقة، وهاته المحاور تتوزع إلى 24 مهمة، وهي مهمات ثقال، خاصة ونحن نعلم بأن هاته الفئة قد عانت الظلم منذ سنين، هاته الفئة التي لم ترسم إلا بعد 10 أو 11 سنة أو 13 سنة، مما يفترض إعادة الاعتبار وإحداث سنوات جزافية إن أمكن في هذا الجانب.

ثم إضافة إلى دورها الأساسي في المؤسسات التعليمية، ولذلك، السيد الوزير، بناء على المقترحات التي تفضلتم بها، هناك ملاحظة أولى على مستوى توزيع هاته المهام بين هاته الفئة في مؤسسات لا يوجد فيها إلا عون واحد أو مساعد تقني واحد، معنى هذا أن التحديد الذي تفضلتم به هو فضفاض يتسع لكل الإدارات، ولكن نعلم بأن وزارة التربية الوطنية لها خصوصيات، ويجب أن يكون لها خصوصيات. ثانيا، أن الحديث عن الحصص الزمنية لهاته الفئة لا يتحدثون عنه، السيد الوزير، ولذلك في هذا الأفق لا بد تحديد هذا الجانب، ثم كذلك إلى التكوين المطلوب لهاته الفئة، السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

ما عرفتش كيف نجواب، لأنه السؤال اللي وصلني بتاريخ 27 دجنبر 2011، مؤرخ بهذا التاريخ، ومتعلق بأنه الوزارة أشنو دارت، ت يظهر دابا كتناقشني في واحد الحاجة اللي درت، مشكلة عويصة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

صدر واحد المرسوم بتاريخ 29 أكتوبر 2010 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المساعدين التقنيين المشتركة بين الوزارات، هذا واحد الشيء تدار في المغرب من الأهمية بمكان، أي الناس اللي كانوا بين السلم 1 والسلم

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

في إطار التفاعل الإيجابي بين الأغلبية وحكومتها، أريد أن أؤكد لكم على أنه ما قلتموه بشأن هذه المشاكل التي طرحت هي كلها موجودة ويتعين التعامل معها اليوم بواحد الصرامة كبيرة، لأنه هاذ المشاكل ديال الرخص حقيقة خصنا نراجعو فيها وهذا الأمر مرتبط كذلك بكم وبنا، لأن خصنا نراجعو القوانين اللي مطروحة الآن باش نشوفو كيفاش نتعاملو على هذا الأساس.

ثم لما تكلمتم على العرض اللي خصنا نوفره، العرض خصنا نوفره بناء على هاذ المستلزمات اللي تكلمت عليها، أساسا أن نتحكم في الوعاء العقاري، أن المساطر التعميرية ديالنا نراجعوها، لأن الوثائق ديال التعمير اللي ما موجودواش في واحد العدد ديال المدن كتجعل أننا نشتغل إلى يومنا هذا بنظام الاستثناء، ونظام الاستثناء يؤدي إلى التعامل بواحد الشكل ديال الحكامة ماشي متحكم فيها 100%.

ثم كذلك اللي ما عندوش، باش نتكلمو مع المواطنين بصراحة، اللي ما عندوش وكيجي لمدينة وما مقدمش له عرض معين، فبالثالي عمليا نحن ندفعه أنه يمشي للبناء العشوائي أو البناء غير اللائق، لذلك الواجب هو أنه نشتغل جميعا من أجل أننا نوفر شروط جديدة لإيجاد هاذ العرض، العرض خصو الدولة توفرو بأشكال مختلفة وعندنا احنا اقتراحات اللي كتعملو عليها الآن وستأتي المناسبة قريبا إن شاء الله من أجل الإدلاء بها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول تحديد مهام المساعدين التقنيين (أعوان الخدمة)، للمستشارين المحترمين السادة: محمد رماش، عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

يأتي سؤالنا هذا المرتبط بهاته الفئة داخل منظومة التعليم، وقد طرحننا هذا السؤال منذ دجنبر 2011، ونعلم أنه طرأت مجموعة من المتغيرات من بينها القرار الذي تم بين وزاراتكم، السيد الوزير المحترم، والوظيفة العمومية

التكوين المطلوب على أساس أن يقوموا بالدور دياهم. هاذ القرار، السيد الوزير، ملي كتقراوه وكتلقاوه بأن من المهام اللي كيقوموا بها هؤلاء وهو تتبع ومراقبة إنجاز أورايش البناء والإصلاح، إلى غير ذلك من المهام الدقيقة، السيد الوزير.

وبالتالي، فضلا عن هذه الأمور، هاته الفئة، السيد الوزير، مازالت مطالبها مفتوحة، من بين المطالب اللي غادي نقولو وهو ملي تحولت إلى السلم الخامس وترسمت راه كين الناس باقين كينتظروا، الاقتطاعات اللي كانت ديال النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، ملي دخلوا دابا للصندوق المغربي للتقاعد، هذا إشكال. كنتكلمو كذلك على النظام، الانخراط دياهم في النظام الأساسي اللي غادي يجي مقبل إن شاء الله، كذلك التعويضات اللي خاصها تكون عندها واحد الخصوصية وفق المهام.

كذلك وهذا هو اللي باقي، السيد الوزير، ابغينا نسمعو عنه الجواب وهو تحديد الحصص الزمنية لهاته الفئة، لا يعقل بأن هاذ المهام تبقى ففضافة ومسألة أساسية كخدموا وكتعرفو بالظروف اللي كخدموا بها، بالليل، بالنهار، الحراسة، منهم ككشي، ولكن لا يحدد على الأقل أن يكون تحديد لخصصهم مثل الناس اللي كخدموا في الإدارة، مثل الملحقين في الاقتصاد، إلى غير ذلك، السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس، كيطهر أن حوار اجتماعي هذا، في الحقيقة وتدقيقات، أنا عندي القرار، وهاذ الشي اللي كتقولوا، القرار معناه هو إنصاف هاذ الناس هاذو، وتحديد مهامهم وتدقيق المسؤولية دياهم، واحنا راه في مجال التربية كنتكلم على الساعات، راه عندقوها مع الشركاء الاجتماعيين، على كل صنف، ولكن هذا القرار راه موضح، كين المادة 2 ديالو اللي كنتكلم على المهام، ولكن كين المادة 3 المتعلقة بالخدمات الإدارية، وكين فيها 10 ديال الأصناف و10 المهام، ما يمكنش في عجلة نجيو نتكلمو على واحد الحاجة اللي هي دقيقة واللي ت يخصها واحد الحوار مع المعنيين والتدقيق مع المعنيين.

نتكلمو على مجال الحراسة، راه محددين أشنا هي الحراسة، كنتكلمو على مجال التنظيف والصيانة والبستنة، راه واضح المهام دياهم، ولكن هاذ الشي كله في التفاوض.

كنتكلمو على الطبخ والإطعام بالداخلية والمطاعم المدرسية، هاذي ماشي عند الناس كاملين، واش عند الناس الداخليات؟ وزارة الفلاحة عندها الداخليات؟ ولكن هاذي راه وزارة التعليم بالخصوصيات دياها.

5 ما ابقاوش في نظام الإدارة المغربية، وبالتالي تجتمعوا كلهم في واحد الإطار اللي سمي النظام الأساسي الخاص بهيئة المساعدين التقنيين.

لما وصلت للوزارة، لقيت هاذ الناس يطالبون بحقهم في التصنيف طبقا لهاد المرسوم اللي صادر بتاريخ 29 أكتوبر، واشتغلنا اشتغال دقيق، لأن هاذ المرسوم هذا صحيح كيجدد واحد العدد ديال المسؤوليات اللي كيزاولوها هاذ المساعدين التقنيين، ولكن في نفس الوقت، كيقول بما أنه ماعدا هاذ التصنيفات، يمكن للإدارة المعنية بإصدار قرار اللي كيصبط المهام وفق خصوصيات الوزارة، ما كيفخاش عليك، السيد المستشار المحترم، أن الوضعية في وزارة التربية الوطنية مختلفة عن الوضعية في وزارة الفلاحة ولا عند الأخت بسيمة في وزارة التضامن والأسرة، إلى غير ذلك.

احنا عندنا 5 ديال التصنيفات كبيرة، الخدمات الإدارية، الحراسة، التنظيف والصيانة والبستنة، الطبخ والإطعام بالداخليات والمطاعم المدرسية والسياسة، في داخل هاذ التصنيفات هيأنا واحد القرار اللي أنت كتناقشو معايا دابا، اصعب ناقشو معك، لأنه هاذ القرار هو مشروع قرار بعثت به للشركاء الاجتماعيين كيقول لهم أنه لا بد يعطوني الرأي دياهم، وأنت قلت لي بأنه بعثت به في تاريخ 19 يونيو، واليوم احنا راه شهر ونصف، اجتمعت مع الشركاء الاجتماعيين وأتتظر الرد دياهم من هاذ الساعة، أنا مستعد نعطيكم هاذ المشروع قرار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد رماش:

السيد الوزير، مشروع القرار راه هو عندي، شكرا. غير أنا، السيد الوزير، ملي طرحت السؤال، احنا ابغينا نديرو خطوات استباقية ما ابغيناش نرجعو اللور، احنا كنتكلمو على بأن القرار هاهو وبالتالي ابغينا نزيدو القدام.

بالنسبة للقرار، احنا كنتكلمو على أن القرار في حد ذاته 24 مهمة ثقيلة وثقيلة جدا، كنعرفو بأن هاذ الفئة بالله تحيد واحد المجموعة فيها، حيدنا لها السلم من 1 إلى 4 وحولناها لـ 5، واخا ابقى عندنا دابا المشكل ديال الناس اللي كانوا عندهم 5، كيفاش الترقية دياهم؟ هاذو حتى هما خصنا نزيدو لهم ثلاثة ونحولوهم إلى 8 وهاذو من المطالب اللي كاينة ديالنا.

فبالتالي، السيد الوزير، احنا ملي كنعطو هاذ الفئة، احنا كنتكلمو على واحد الفئة اللي عاشت واحد السنين ديال المعاناة، بكل صدق، الآن جاء الدور ديالنا احنا ملي كنتكلمو على المهام الإدارية، اللي 5: المهام الإدارية، قضية الحراسة، قضية الطبخ، كنتكلمو على بعض الأمور خاصة ملي حولنا لهم الإطار كنعرفو بأن مجموعة من الناس ما كيعرفوش الكتابة وبالتالي كيفخلق واحد المشكل الآن، أشنو هو الدور ديال الوزارة في إطار

السيد المستشار، ورئيس لجنة التربية بمجلس المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا كإين مغالطات كثيرة في هاذ الموضوع ديال البرنامج الاستعجالي. صحيح الدولة خصصت غلاف ديال 33 مليار ولكن هاذ الشيء راه ما تصرفش، هذا الأول، بالله 45% من هاذ الغلاف اللي تصرف، الغلاف موجود والاعتمادات مرصدة عند الأكاديميات وموجودة في الميزانية ديال الوزارة ويوقع لها (le report)، 45%، ومازال ما دخلناش 2012، لأن البرنامج الاستعجالي، السيد الرئيس، ما غادي ينتهي حتى 31 دجنبر 2012.

ثانيا، قيل بأنه أنا قلت الفشل، ماشي صحيح، عمري ما استعملت عبارة فشل، لأنه برنامج عنده أهداف، فيه أهداف نجحت وحققت وفيه أهداف ما نجحتش، درنا واحد التقييم، راه احنا قدمناه للجنة ديال التربية في مجلس النواب وقدمناه للشركاء الاجتماعيين وغادي تقدموه كذلك للجنة المستشارين إن شاء الله، اللي اتفقنا غادي نديروها في شهر شتنبر، وهذا فقط تقييم أولي.

ثالثا، واحد الشيء لا بد يتفهم بصفة نهائية، البرنامج الاستعجالي تصاب على أساس تحسين البنيات التحتية ديال وزارة التربية الوطنية، وثانيا توسيع العرض المدرسي إما بتوسيع المدارس أو بإحداث مدارس جديدة وثانويات جديدة، هذا مع الأسف الشديد لم يتحقق منه إلى 27%، ولكن باقي 2011 لأنه ملي جينا ولقينا واحد العدد ديال الحوايج موقفة، اعطينا الدرك، بتعاون مع السلطات المحلية، المنتخبين، السادة الولاة والسادة العمال ورؤساء الجهات، درنا واحد العمل قوي اللي إن شاء الله غادي نستدركو فيه في سنة 2012 واحد العدد ديال العجز في البنائات وفي التوسيعات والتأهيلات.

اللي وقع هو أنه في ذهن الناس تخلص بين بيداغوجيا الإدماج والبرنامج الاستعجالي، اللي ما كانش عندهم علاقة. البرنامج الاستعجالي انطلق في 2009 وبيداغوجيا الإدماج ما جات حتى 2010. اللي وقع هو أنه خصهم باش يمولوا بيداغوجيا الإدماج من حيث الكراسات ومن حيث المناهج ومن حيث التكوينات، واخذاو اعتمادات من البرنامج الاستعجالي ومولوا بها بيداغوجيا الإدماج، وهنا وقع الخلط عند الناس فيما يخص البرنامج الاستعجالي. البرنامج الإستعجالي شيء، وبيداغوجيا الإدماج شيء.

يمكن لي نبشركم بأنه وصلنا لنتيجة في التقييم أنه غادي نعطيو التيساع لبرنامج بيداغوجيا الإدماج، وغادي نخليو الأستاذ مع المفتش، مع مدير المؤسسة، يختاروا البيداغوجيات الملائمة للواقع ديالهم، واقع المنطقة، واقع المدرسة، إلى غير ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

كنتكلمو على مجال السياقة حتى هي راه واضح.

ولذلك، هذا مشروع قرار، قدمناه للشركاء ديالنا الاجتماعيين اللي هما عندهم الحرفة ديال هاذ الموضوع، ما يمكنش بسؤال هكذا شفوي نتكلمو على حوايج دقيقة ولا غادي يكون عندها آثار على السير ديالو، ولو نبغي حتى أنا تندافع على هاذ.. واكتشفت بأنه كيدوزوا لهم امتحانات ما عندهم علاقة بالمهنة اللي كيتكلموا عليها، واكتشفت بأن واحد السيد حارس في مدرسة قالوا له في امتحان: ما هي الجهوية المتقدمة؟ الله الله، اشكون اللي ابغي يفهم لك هاذ الشيء؟

ولذلك، راه احنا كتقادو هاذ الشيء باش هاذ الناس اللي قدموا خدمات نعطيوهم الإطار الحقيقي ديالهم والمهام ديالهم، وأنه الامتحانات المهنية اللي غادي تدوز في 10-11 سبتمبر، كل واحد غادي يدوز الامتحان المهني حسب المهمة التي يزاولها، كان حارس غادي نسولو على الحراسة والجانب التربوي ديال الباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مدى نجاعة المخطط الاستعجالي للتعليم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال باين وواضح، السيد الوزير قال فيه هاذ الأسبوع ما.. اللي ابغيناه يوضحوا أمام قبة البرلمان لأنه ابغينا نوضحو على كل حال الدولة رصدت أموالا مهمة جدا 3300 مليار رصدتها الحكومة السابقة لإصلاح التعليم، 3300 مليار، لو كان يردوها المغاربة كلهم غدا أشنو غنديرو، لأنه تصور أنه 3300 مليار ترصدت ولا نسبة 10% أنجزت.

ما قامت به الوزارة ديالكم؟ أقول ما هو التفاؤل أو الانفعال أو التعامل مع هذه الوضعية المزرية السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على

السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة بخلصة احنا كتحددو أن هذا الموضوع الحكامة غائبة، الحكامة والتسيير، لأنه ملي كتحط ما بين البيداغوجيا وما بين البنية التحتية وكهضر في ملايين كبار، بمعنى أنه الحكامة ما كيناش، واحنا نتمنى لكم التوفيق، السيد الوزير، في إطار محامكم، هادي 6 أشهر أنه تفرزوا أنه تعطيو حكامه أشد.

المهم اللي ابغينا نقولو في هذا الموضوع أنه راه ماشي مشكل إمكانيات، أكثر منه مشكل تسيير، ديال الحكامة، واليوم ربما الموضوع يذكر بأخر، كيفاش كصوروا بأنه هاذ الإمكانيات الضعيفة ما قديناش الأولاد ديالنا يدخلوا ويولجوا المدارس العليا بـ 15,80، 16، 17 في المعدل، 18 في المعدل، واش قيمة المعدل المدرسي في المغرب وقع فيها تضخم؟ إذا وقع فيها تضخم راه في الاقتصاد، في (la monnaie) كتحدخلو باش ما يوقعش تضخم، إذا وقع تضخم في المعدلات تحدخلو فيهم، السيد الوزير. إذا وقع تضخم في الأموال أنه بحيث ترصد الدولة واحد الأموال التي لا تستعمل، تحدخلوا، السيد الوزير، لأن يقع عجز في الميزانية وله تأثير سلبي بالنسبة للميزانية وبالنسبة للمنظور ديال الأبنك العالمية للمغرب.

فلهذا، وجب التدخل ووجب عليكم، السيد الوزير، أن تتدخلوا لدى الأوساط الشعبية المغربية لإعطاء أهم التفسيرات الواضحة واللازمة فيما يخص هذا المجال وهذا القطاع، لأنه الإمكانيات مرصودة ولكن التغيير على أرض الواقع ما منوش.

تمنى لكم التوفيق السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية:

على أرض الواقع كين السي لعلي، السيد المستشار المحترم، شوف المنطقة الشرقية أنا امشيت لها وشفنا أنا واياه في بوعرفة من أعظم ما يكون، وشوف ثانوية عمر بن عبد العزيز في وجدة كيفاش وقع التأهيل ديالها، ودخلت إلى ثانوية أخرى نسيت اسمها احداها راه غادي تدخل في التأهيل إن شاء الله في السنة الدراسية المقبلة.

هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه على النقط راه ماشي صحيح، النقط إذا ارتفع المعدل لأنه العرض قليل، ولكن راه لابد ننتبهو عاود، إذا ابغيتوا تكثروا من كليات الطب، راه غادي يوليوا عندنا كليات الطب لا قيمة لها،

والأطباء ديالنا غادي يوليوا بحال الأطباء ديال الاتحاد السوفياتي، بلا ما نشير لشي دولة عربية.

إذا ابغيتوا مهندسين اللي بيداو يربوا على الناس الديور ويربوا القناطر، ديروا قوة مدارس المهندسين، لا، هادي مؤسسات عندها قيمتها وعندها (les critères) ديالها وعندها حرمة، من حسن الحظ أن المعدلات ولات مرتفعة، ولكن هادي ما شي مرتبطة بالمعدلات، راه مرتبطة بالعرض، اشكال تتهز المدرسة المحمدية للمهندسين؟ اشكال كتهز المدرسة الحسنية؟ لأن هادي فيها الدراسة مضبوطة، اشكال كتهز كلية الطب ديال المقاعد؟ لأنه راه ما يمكنش تدخل لكلية الطب غير يالله ونبدوا ندخلو.

لذلك، تخلصنا ننتبهو ملي نكونو كاستعملو هاذ الموضوع هذا، بحال كيف كيقولوا لي أنا وسع الأقسام التحضيرية، غادي نوسع الأقسام التحضيرية غادي نركبو الخطأ من جديد، هادي نخبة كتجي للأقسام التحضيرية، ومنها كتولج إلى مؤسسات كبيرة، في فرنسا، في إسبانيا، في المغرب، ولذلك واحد الحاجة غادية مزيان، من بعد نستثمروها حتى تولي قاضية رجلها مزيان، عاد تفكرو في التوسيع، احنا في المغرب غير واحد الحاجة كتكون غادية مزيان، آجي وسعها حتى كتحربو كلشي وما كيتقى..

دابا هاذ التعليم ولي فيه الضوء، راه كيمكن لي نقول لكم بأن المدرسة ديالنا كيقولوا لي هاذ الشي حتى أنا كندير الديماغوجية، أنا ما عندي ما ندير ديماغوجية في هاذ الشي، أنا عاد جيت للتعليم هادي 8 أشهر.

التعليم ديالنا مزيان، فيه ضعف كيف موجود الضعف عند فرنسا وعند الميريكان في القراءة وفي الكتابة وفي الحساب، وقرأوا الجرائد ديال الفرنسيين وديال السبليون، لأنه احنا كتنبعو هاذ الشي من الناحية التربوية، كين ضعف عند الجميع.

احنا عندنا ضعف، احنا خصنا نحلو واحد الإشكالية ديال لغة تدريس العلوم، صحيح عندنا هاذ المشكل ل لابد نعتنيو به وننظر فيه، ولكن نمشيو بشوية في هاذ الشي ديال التعليم.

أنا ما فهمتش اعلاش الإخوان ديالي اللي سبقوني وساهو برنامج استعجالي، استعجالي ديال آش؟ ابغيتي تؤهل غير المدارس، ما عندك ما تستعجل، درتها في 4 سنين ولا درتها في 6 سنين بحال بحال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. تنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول الحالة المزرية لحظيرة النقل العمومي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

صناديق، كإبنة برامج اللي غادي تمشي في الجانب الاجتماعي. الاقتصاد، كيفما كان، إنتاجي أو خدماتي أو غيره، غادي يخضع للمنافسة وللاستثمار، وهذا القطاع بالضبط يخضع للمنافسة والاستثمار.

هذا الجانب الأول اللي غادي نمشيو فيه، اللي حصل فيه هو أنه 70% من الرخص لا يستغلها أصحابها، بمعنى كاريها، والعلاقة غير ثابتة، أولا الرخصة مؤقتة مكترية، العلاقة بين الكاري والمكترية علاقة غير مضبوطة، وبالتالي حتى هناك اللي هو مهني ما عندوش وضوح باش يمكن لو يستثمر، واللي أدى إلى أنه 66%، يمكن لي نقول لك 34%، إذا ابغيتي تقول يمكن لي نقول لك الخطيرة مزينة ديال هاذ الخطيرة كاملة. احنا عارفين الآن الإحصائيات اللي كنتقول بأنه عندنا الخطيرة اللي يمكن نعول عليها حوالي 34%، اللي أقل من 6 سنوات، ما فوق 6 سنوات حوالي 66% أقل من 10 سنوات، كإبنة اللي أكثر من 10 سنوات.

التوجه اللي ماشي فيه في الإصلاح، هو أنه الآن النظام غادي يخضع للتنافسية، غادي يخضع للمهنية، غادي يخضع لطلب عروض وفق دفاتر تحملات واضحة، وطبيعة الحال غادي نجيبو لكم مشروع القانون، ولكن أيضا غادي تدار شروط، شروط تقنية وبيئية، ثم شروط مالية، طبيعة الحال نفس الأمر بالنسبة لأي قطاع لابد من شروط تقنية وبيئية، وخاصة البيئة الآن كنعطوها أهمية، وخاصة من ناحية السلامة ديال الركاب، ثم شروط مالية، فاحنا غادين في هاذ الاتجاه.

لحد الساعة ما ابغيناش ناقشو تجديد الخطيرة حتى نخرجو مشروع القانون ودقتر التحملات ونبداو الحوار مع المهنيين. كإبنة ثلاث جامعات كبيرة، هي اللي الآن كنتحاورو معها واللي طارحة لنا الإشكالية ديال تجديد الخطيرة، مجال البرنامج اللي تدار على مستوى الشاحنات، والبرنامج اللي تدار على مستوى النقل ديال العالم القروي.

فأنا أعتقد لابد غادي يكون برنامج على مستوى تجديد الخطيرة، ولابد غادي تكون تسهيلات، ولكن لابد نعطي بعض الأرقام، غالبا ما كيربطوا الناس هاذ الموضوع بجوادث السير، يمكن لي نقول نتأسف لما يقع، لما كتوقع حادثة سير ديال القطار كتكون معروفة، ديال طيارة كتكون.. كتوقع مثلا ديال حافلة، لكن نعطيكم الأرقام باش الإخوان يعرفوها، عدد القتلى 70 مقارنة بـ 4222 قتلى في 2011 ديال الحافلات، لا يشكل إلا 1,6%، غير باش أطمئن المهنيين، لا الشاحنات ولا الطاكسيات ولا الحافلات، كلهم لا يشكلون أكثر من 10% من حوادث السير، 90% كيشكلوها السيارات الخاصة.

وبالتالي باش نعطي هاذ الأرقام غير باش نعرفو وتكون عندنا الصورة واضحة والمعطيات واضحة باش لما نعالجو واحد الظاهرة نعالجوها بناء على هاذ المعطيات العلمية والواقعية.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

تعيش حظيرة النقل العمومي في مجموعة من أنحاء المملكة حالة مزرية، ذلك أن أغلب الحافلات توجد في وضعية مهترئة ومتهاكلة ولم تعد بالمره صالحة لممارسة وظيفتها، وهو الأمر الذي يساهم بشكل خطير سواء من حيث مضاعفة حالات حوادث السير أو من حيث التلوث البيئي، وبالتالي عزوف المواطن على استعمال هذا النوع من النقل العمومي، ولجوئهم إلى وسائل أخرى بديلة قد لا تتوفر فيها شروط الصحة والسلامة والأمن.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الكيفية المتبعة من قبل مصالحكم لتجديد حظيرة النقل العمومي، وما هي أهم الشروط الواردة في كناش تحملات الشركات أو المؤسسات التي من شأنها الإشراف على تقديم هذه الخدمة؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد عبد العزيز الرياح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رمضان مبارك سعيد.

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، لأنه سؤال في الحقيقة كيدخل في واحد السياق، وأظن أنه جاء في الوقت ديالو، مرتبط بواحد القطاع اللي هو قطاع مهم ديال النقل، وخاصة النقل ما بين المدن عبر الحافلات اللي الآن تقريبا كيمثل حوالي 35% من الخطيرة ديال النقل، إذا اخذنا القطار واخذنا الوسائل الأخرى، فإذن نحن أمام واحد القطاع اللي هو مهم.

اللي يمكن لي نقول لكم أننا دخلنا الآن في واحد المشروع ديال الإصلاح ديالو، الإصلاح ديالو في عدة مستويات، المستوى الأول اللي أتم عارفين غادي نخرجو الجانب الاقتصادي بصفة عامة، الحكومة في التوجه ديالها الجانب الاقتصادي غادي يخضع للمعيار ديال الاستثمار والتنافسية، ما يقاش يخضع للمعيار ديال الدور الاجتماعي، الدور الاجتماعي كإبنة

وبالتالي، خصو يتخذ هنا قرار شجاع، قرار بالزرية على أن هاذ الناس اللي ما ابغواش يدخلوا في هاذ الشئ، راه كاين الفوريان، كاين واحد العدد ديال الإجراءات الزجرية التي يمكن للحكومة أن تقوم بها حفاظا على أرواح المواطنين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

كنشكر السيد المستشار المحترم. ولكن ملي غادي ينتقل القطاع إلى منطوق الاستثمار، بطبيعة الحال منطوق الاستثمار يعني أن هناك جودة على مستوى الخدمات، لابد أن تتوفر الشروط التقنية والبيئية والسلامة، هذا ليس فيه نقاش، وسيكون ملزما، بالمقابل أن الحكومة والدولة أن هاذ الناس غادي يكونوا مرتاحين، أنه يستثمر ماشي كيعاني من خلال هاذ العلاقة غير الواضحة بينه وبين صاحب الرخصة، وبالتالي غادي نتعاملو مع المستثمر والمهني في هذا القطاع باش يمكن لنا نردو هاذ القطاع جيد وباش يمكن يرتفع حتى النسبة ديال الاستعمال ديالو.

المسألة الثانية مرتبطة بها، نحن الآن ملي أعلننا على برنامج إصلاح قطاع النقل، ما امشينا فقط للحافلات والطاكسيات، امشينا حتى لما يسمى بالخدمات المواكبة، الآن برنامج إصلاح قطاع تعليم السياقة، بالمناسبة طلب عروض غادي يولي هذا مفتوح، فيه التنافسية والجودة، أعلننا على طلب عروض أيضا فيما يتعلق بالفحص التقني، الآن شبكات جديدة غادي تدخل، ثم أيضا غادي يتدار تدقيق وافتتاح ديال الفحص التقني.

ويمكن لي نقول لكم سنكون صارمين، بالمناسبة الآن لجنة ديال البحث في الحوادث التي وقعت كشتغل، وتشتغل حتى على مراكز الفحص التقني اللي أعطتهم الشهادة، غادي نشتغل عليها، سنكون صارمين في هذا الموضوع، هاذي السلامة ديال المغاربة، أنت حر تستثمر، نديرو جميع التسهيلات، نسهلو المساطر، الدولة توقف مع القطاع لكن بالمقابل لابد للمواطنين ياخذوا الحقوق ديالهم من جودة الخدمات ومن السلامة ديالهم والسلامة ديال الأرواح ديالهم، احنا هاذ التوجه ماشيين فيه.

أيضا كنعأكد لكم أنه من بين الملفات اللي احنا اطلعنا عليها هي هاذ القضية ديال تجديد الحظيرة، لماذا ما نجحش في الشاحنات؟ فلقينا أنه كاين يا إما أن المنتج غير صالح فخصنا نعدلوه، وإما خصنا نديرو شي طريقة نلزمو الناس باش يلتزموا به.

يمكن لي نقول لكم رأيي الخاص ولكن هذا راه في حوار أن المنتج غير.. كنعقول له غادي نعطيك واحد 13 أو 15 مليون ولكن سير اعطي الشاحنة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

في الواقع، السيد الوزير، أن الحظيرة كما قلتم وعرفناها بمعنى حظيرة ما فيها ما يتقال، محترمة، احنا تنشوفو الكيران اللي تيمشيو، خلي الكيران اللي تيمشيو في (Les autoroutes)، كنتلاقو معهم الشاسي معوج وغادي، كنتلاقو مع كاميو خارج الدخان وراه ما كنتشوفوش.

كنشوف الطاكسيات، أنا كنت ركب في طاكسي هنا في الرباط، احنا كنهضو بصفة عامة، ما كنتول لك أنا غير الطاكسيات، الحوادث كيونوا في الكيران، (l'impact) كنعكون كبيرة لأن كيموتوا 4، 20، 30، كنتنوض الحيحة، يمكن يكون طاكسي خاصة كيدير حادثة كيموتوا 2، ما كيبانوش بزاف، (l'impact) ديالو ما كتبانوش، ولكن كاين دور أساسي اللي كيلعبوه هاذ الحظيرة المهترئة ديال السيارات، ماشي غير السيارات ديال النقل ديال الكيران، ولكن الطاكسيات، لا الصغار ولا الكبار، كنعشوفوهم في واحد الحالة يرثي لها.

كانوا برامج، البرنامج مثلا ديال الشاحنات ما نجحش، خصكم أتم الآن في هاذ الحكومة تعرفوا الأسباب التي جعلت ما نجحش ذاك البرنامج، الدولة امعاونة والناس ما ابغواش يبدلوا الكاميووات ديالهم، الدولة امعاونة فيما يخص (les petits taxis)، في الرباط في العاصمة كنعشوف الطاكسيات التي في الواقع مشوهة حتى المظهر العام ديال المدينة، حتى الطاكسي اللي ركب فيها خرجت رجلي من تحت، أنا ما نكذب عليك، وتذاكرت مع السيد، اعلاش راه كاين واحد البرنامج، قال لي كاين ولكن بديك الطريقة ديال الرخص اللي قلت، هذا كاري لهذا، العلاقة ما واضحا.

وبالتالي، لابد للحكومة الآن أنه خصها توضع حد لهاذ التسيب اللي كاين، لأن أرواح المواطنين، ملي الطاكسي عندها 30 عام و40 عام وهاز 6 الناس، أو لا كار هاز 50 ديال الناس وهو عندو ما عرفت اشحال من عام، لأن حتى هاذيك المدونة، كلشي نعلقو على المدونة وعلى الطريق، راه الطرقات ما مصاوين، لا الطريق راه باش ما مصاوية سير غير بشوية عليك، هاذي هضرة، الطريق مزبانة عاد تمشي بسرعة.

ولكن الإشكاليات الكبار اللي كيجيبو الحوادث، راه كنعرفهم، السيد الوزير، وهو الحالة الميكانيكية ديال السيارات، وباش ما كنعكون السيارة قديمة باش ما كنعكون الحالة الميكانيكية ديالها خطيرة على المواطنين.

لهذا نسألكم، السيدة الوزيرة، عن حصيلة مجهودات وزارتك وما قتم به وما ستقومون به في المستقبل كوزارة وصية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تتخرب للأسف جسد مجتمعتنا. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة بسمية الخقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرًا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم، طرحتموه سؤالاً آتياً لا بد أن لكم مبررات لطرحه بشكل آتٍ، مع أن هذه الظاهرة -ظاهرة تشرذم الأطفال- مستمرة وعميقة ومستفحلة وبدأت تتوالد وكذلك لها جذور في الماضي.

طلبتم بعض الإحصاءات، يعني مع كامل الأسف لا بد أن أؤكد أن ليست هناك إحصاءات رسمية بخصوص الأطفال في وضعية الشارع، كما أن الإحصاءات الموجودة متضاربة وغير رسمية.

إلا أن هناك بحث ميداني قامت به وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حصيلته كانت هذه الأرقام:

هناك في مدينة الدار البيضاء فقط 214 موقع لأطفال في وضعية الشارع، فيهم 294 طفل في هاته الوضعية، منهم 11% من الفتيات و89% من الذكور، أعمارهم: 80% منهم ما بين 15 و18 سنة، و94% سبق لهم أن تدرسوا مع انقطاعهم المبكر عن التمدريس، مما يؤكد بأن السبب الرئيسي في وجود هذه الظاهرة واستفحالها واستمرارها هو الهدر المدرسي، كما أن جل هؤلاء الأطفال يعانون، بل تعاني أسرهم من التفكك والفقر المدقع، مما يؤكد على السبب الثاني في وجود الأطفال في الشارع وهو الفقر والتفكك العائلي.

نحن نأمل أن نطوق هاته الظاهرة بإستراتيجية وقائية وحمائية، لذلك استحدثت 5 وحدات لحماية الطفولة وهناك مصلحتين للإسعاف الاجتماعي المتنقل، نأمل أن نعمم هاته التجربة الموجودة في مدينتين فقط، الدار البيضاء ومكناس على باقي المدن المغربية.

لا ننسى كذلك البرنامج الذي أطلقناه "مدن بدون أطفال" في وضعية الشارع، وكذلك صندوق التكافل الاجتماعي الذي من شأنه أن يساعد الأسر الفقيرة أن تتمكن أطفالها من التعلم ومن التمدريس والاحتفاظ بهم في المدارس بدلا من وجودهم في الشارع.

كما أنه هناك مبادرات فيما يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي يعتبر بعضها مأوى للأطفال في وضعية الشارع، نحن في إطار ملاءمتها مع القانون 14.05 نحسن من جودة الخدمات التي تقدم فيها وكذلك نجود المناخ الذي يعيش فيه الأطفال، إذا كان هناك سؤال آخر من وراء هذا

ديالك، الشاحنة هي أصلا إذا باعها كتسوى 8 أو 9 أو 7 مليون، في نهاية المطاف الدولة ما اعطتوا والو، فاحنا خصنا نلقبو على شي مقاربة اللي يمكن لها تشجع أكثر هاذ الناس ديال تجديد الخطيرة، سواء تعلق الأمر بالطاكسيات، إلى غير ذلك.

عندي رأي شخصي، عارضو الآن على المهنيين، واش ضروري الطاكسيات يبقاو بستة ديال البلايص؟ واش يمكن لنا نفكرو في واحد النوع آخر ماشي 6 البلايص، يمكن نفكرو في 8 البلايص، نفكرو في 12 بلاصة، المهم أن المغاربة يركبو والمستثمر يستثمر وتكون جودة ديال الخدمات، ما نقاوش في واحد النظام اللي هو جامد وما اعطاش النتائج اللي هي مرجوة منه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول ظاهرة الطفولة المشردة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الشيخ أحمدو أدبدا:

شكرًا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، كما لا يخفى عليكم يعتبر أطفال اليوم هم رجال الغد، لذا وجب اتخاذ كافة الوسائل لتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة وتكويننا قويا يتماشى ومقوماتنا الوطنية الحضارية. إلا أنه وللأسف الشديد ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، لازالت ظاهرة الطفولة المشردة متفشية وبشكل كبير وفظيع في شتى شوارع مدننا، هذه الظاهرة التي لها انعكاسات وخيمة على مجتمعتنا، حيث أصبحنا نصادف أطفالا صغارا ذكورا وإناثا يتسكعون في الشوارع ليل نهار وآخرون يمارسون التسول بكل أشكاله وأنواعه.

إن وضعية الطفولة ببلادنا، شمالا وجنوبا، تعتبر وضعية جد مقلقة، تنعكس سلبا على تحقيق أهداف الألفية التي تبنتها 189 دولة في أفق 2015، حيث لازالت نسب وفيات الأطفال دون الخامسة جد مرتفعة، كما أن ظاهرة تشغيل الأطفال لازالت متفشية ببلادنا، هذا فضلا عن الهدر المدرسي، خاصة في أوساط الفتيات بالعالم القروي.

كما نسجل، السيدة الوزيرة، ارتفاع عدد أطفال الشوارع والأطفال المتخلى عنهم والأطفال الذين يوجدون في مراكز إعادة التأهيل، مع ما تعانيه هذه الفئة من ظروف مزرية بسبب الاكتظاظ وسوء التدبير والتسيير وقلة الموارد المكونة والمؤهلة داخل هذه المراكز.

الوطني في كل ربوع الوطن، عندنا 1500 مؤسسة للرعاية الاجتماعية منتشرة على التراب الوطنية، عندنا ما يزيد عن 5000 موظف منتشر على التراب الوطني، عندنا القطب الاجتماعي اللي هو التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وكذلك مؤسسة العمل الاجتماعي لتخرج الفاعلين الاجتماعيين، اللي كنجرجو كل سنة 60 إطار فاعل اجتماعي. لا يمكن مع هاته الأرقام أن تقول أننا موجودين في الرباط فقط، هذه الأولى.

الثانية، نبغي تقول بأن المغاربة ما ابقاوش كيولدوا بزاف، كانوا في الستينات كيولدوا 7,5 اليوم بالله عندك 2,5%، وبالتالي لا يمكن أن تكون هاته حجة أي كان لكي لا تقدم الخدمات التي يستحقها المجتمع المغربي، زاد أو نقص من حيث العدد.

أما فيما يتعلق بالمعطيات اللي قلتها، السيد المستشار المحترم، هناك مجموعة من المبادرات التي تقوم بها، وأريد أن أعتنم هذه الفرصة لكي أصحح ما يروج في هذه الأيام في بعض المواقع والتي تقول بأن الأطفال في مدينة الدار البيضاء يزداد عددهم بعد كل مباراة، نبغي أؤكد اليوم أمامكم في هذا المجلس، نعم، انطلاقا من وحدة الإسعاف المنتقلة اللي هي تابعة لوزارتنا وقفنا على هاته الحقيقة، ونقول لكم ماشي غير مباراة، إذا كانت مباراة عادية تزدادوا من 5 إلى 8 ديال الأطفال وإذا كانت لعبة الرجاء والوداد كيتزادوا حتى 25 طفل في المدينة.

وهناك سمسة اليوم، من السامسة من يقفون عقب كل مباراة باش كيرصدوا الأطفال التائمين القادمين من بعيد، ما ابقاش عندهم المال، ما عرفوش كيفاش يرجعوا لديرهم، ويستقطبوتهم ويورطوتهم في شبكات الدعارة ويستعملوهم في التشغيل، فأنا ابغيت نوضح هاذ الأمر باش نقول بالفعل هناك ظاهرة خطيرة اليوم تتفاقم، خصنا نتجندو لها كاملين وخصنا نرصدو هاته الظواهر، كون ما كانتش عندنا ذيك الوحدة المنتقلة في مدينة الدار البيضاء ما كناش غادي نوقفو على هاذ الحقيقة، الآن وحدة الإسعاف المنتقلة كناخذ ذوك الأطفال التائمين وكتردهم لوالديهم، وإذا كانوا كبيرين شي اشوية تتعطيهم باش يرجعوا لوالديهم وكندسو الباب على السامسة في الطفولة والذين يمسون ببراءة الأطفال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول تدهور الوضع الصحي للسجناء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السؤال أنا مستعدة للإجابة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الله عباد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة، صراحة الإحصائيات اللي عندك يعني كنتجيني غريبة، لأن هذا مشكل محمول في المغرب ووزارتكم المحترمة معروفة غير في الرباط باش تقول لك الصراحة.

هاذ الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، راه خصها تشمل المغرب كله، والمغاربة راه باغيين، احنا علاش حطينا ذاك السؤال ديال الأطفال، كاينين الناس المسنين اللي هما مشردين، احنا ابغينا نحصرو هاذ الظاهرة ونحصرو هاذ الخطأ ما حدو باقي صغير، ولكن مع حكومتكم المحترمة أظن يصعب عليها تحقق شي إنجاز في هاذ الباب.

السيدة الوزيرة، راه كاين الحلول ديال هاذ الشيء، راه المغاربة كلهم باغيين يحلوا معكم هاذ المشاكل، ولكن الوزارة اللي خصها تنظم وخصها تسير، لأن الحكومة ديالكم هي اللي عندها إمكانيات، عندها عمال، عندها الباشوات، كاين المسؤولين في الأقاليم اللي يمكن.. كاين الجماعات المحلية، كل إقليم إقليم، السيدة الوزيرة، كاين الميسورين اللي ابغاو يساهموا في هاذ المسألة، كاين الناس اللي ابغات تساهم، لأن عندنا مشكل كبير هذا.

أنا كنسمع في أوروبا، ولو أوروبا بعيدة علينا ومقدمة علينا، كنسمع الدرري إذا غير ضربوه والديه، المسؤولين كيمشيو للدار ويقولو اعلاش ضربتي هاذ الولد وعلاش ما تتقريهش وكذا، احنا على الأقل ما نوصلوش لهاذ الشيء، اصعب علينا، لأن المغاربة كيولدوا بزاف، ولكن على الأقل يكون عندنا كل عمالة عمالة أو كل جماعة جماعة تكون فيها جمعية اللي مكلفة بهاذ المسائل، اللي على الأقل إذا شفنا الولد الصغير غادي يتشرد نمشيو نقومو به، نديوه للمدرسة، كاين دار الأطفال، كاين.. عندنا ما يتعمل، ولكن مع الأسف وزارتكم ما كتفوتش الرباط.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

اسمح لي، السيد المستشار، قدمت مجموعة من المعطيات كلها مغلوطة، منها أن وزارتنا تشتغل في حدود الرباط، بينما لنا تمثيلية من خلال التعاون

قامت به الحكومة السابقة من 2008-2011 منذ تأسيس أو منذ إحداث المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، يعني الأرقام اللي متوفرة كان من المفروض تنتج تحسن كبير.

في الموضوع ديال الصحة اللي كان هو جوهر السؤال ديالكم، 38 مصحة في 2008 اليوم 43 مصحة، 644 سرير اليوم 876 سرير، 21 سيارة إسعاف في 2011، 9 سيارات إسعاف إضافية، الأطباء من 105 في 2008 إلى 149 في 2011، الفحوصات الطبية 243 ألف إلى 330 ألف.

في الموضوع ديال الإيواء، انتقل العدد ديال السجناء من تقريبا 54.660 إلى تقريبا 69.000 تقريبا، في هاذ المدة وقع مجهود استثنائي اللي رفع يعني سقف الإيواء ديال السجنون تقريبا بـ 43% أي المساحة، من خلال طبعا بناء سجون جديدة، توسيع سجون أخرى... إلخ، لكن هاذ الشيء كله ما حلش الوضعية.

أما يعني في المقاربة الحكومية اليوم أننا نحتاج إلى مقاربة جديدة، عنوانها ماذا؟ أن أي مجتمع عندما يبني السجون بينها لأمنه، أنه كيداروا تماك ناس اللي مفروض كيددوا الأمن والممتلكات ديال عباد الله، كيديهم تماك من أجل إعادة الإدماج، ماشي عقابا من أجل العقاب، إعادة الإدماج، وهاذ الشيء كله في إطار القانون.

للأسف الشديد اليوم، يجب أن نسجل، رغم كل هاذ المجهود المبذولة، المجتمع السجني ليس مفتوحا على المجتمع، خصوصا المجتمع المدني، أي ما كايش شراكة، ما كايش تحمل مجتمعي لوضعية السجنون، كايته مقاربة حكومية، تدابير إدارية، اليوم الرؤية الحكومية تنصب أساسا على مراجعة هاذ المنظور من خلال ما دعونا إليه كحكومة إلى تدشين حوار برلماني/مجتمع مدني/حكومة لكي نعكف على المداخل الجديدة لجعل المجتمع السجني مجتمع فيه المسؤولية الجماعية من أجل التغلب على هاذ المعضلات، اللي تأكد أن الفلوس بوحدها ما كتنحلهاش، ولكن مرتبطة بمنظومة العدالة، مرتبطة بالتندير العام ديال الإشكالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد الهطي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي جات في جوابكم. غير وكان أولا هاذ الموضوع ديال السجنون هو واحد المؤشر يقاس به مدى احترامنا لحقوق الإنسان، وبالتالي أي تعثر، أي تباطؤ في معالجة هاذ الموضوع يقهقنا، هذا من جانب.

نسبتو المشكل اللي كيعانيو منه السجنون إلى المشكل ديال السياسة

إخواني وأختي المستشارة المحترمة،

السيد الوزير، سنتفقون معي على أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بصورة ملحوظة حول أوضاع المؤسسات السجنية ببلادنا، من جهة نرى في المواقع الاجتماعية صور يندى لها الجبين حول أوضاع سجنائنا، وهذا أمر يتقل ضميرنا وضمير جميع المغاربة، ومن جهة ثانية كين هناك التقرير الصادر ديال اللجنة البرلمانية واللي وقفت على واحد العدد ديال الأمور، منها أولا الطاقة الاستيعابية، الاكتظاظ الشديد في المؤسسة السجنية واللي كيتجاوز اليوم 75 ألف، والسجون الآن اللي كايته هي معدة فقط لاستقبال 30 ألف سجين.

هذا، بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بالتقيد بالقواعد النموذجية للسجناء في إطار واحد العدد ديال الأمور اللي صادرة على الأمم المتحدة وكذلك فيما يتعلق بالقانون ديلنا، القانون اللي خصو يُحترم ويُقفل.

إزاء هذه الأوضاع وإزاء مظاهر القلق اللي كتعرفها السجنون في بلادنا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الكفيلة أولا بتحسين الوضع الصحي، لأن الوضع الصحي هو واحد المسألة ذات أهمية قصوى وذات أولوية وكذلك عن المخططات التي تعتم الحكومة لإصلاح أوضاع المؤسسات السجنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا بدوري أنه بالاهتمام المتزايد داخل البرلمان بملف السجنون ووضع السجناء.

إذا أردنا أن نبدأ من الأخير، كما كتنقولو نبدأ من الأخير، غادي نقول لكم بأن المشكل المرصود الآن مرتبط ببعض الظواهر اللي عجز لا القانون ولا التدابير المادية الرقمية أن تحلها، كين مشكل الاكتظاظ اللي مرتبط بالسياسة الجنائية في البلاد وإصلاح العدالة.

اليوم، وأتم تعرفون حوالي تقريبا 45% من السجناء ديالنا في وضع احتياط، تقريبا حوالي 70 ألف سجين، حوالي النصف في وضعية احتياط، هاذ الوضع مشكل جوهرى مرتبط بالصيب ديال منظومة العدالة في قطاع السجنون.

والا بلغة الأرقام، صدقوني، السيد المستشار المحترم، وهاذ المجهود

إصلاح العدالة، نحن الديمقراطية عندها ضريبة هي الزمن، هاذ الحوار مفروض يخرج بخلصات وتدابير وإجراءات التي تصلح الأوضاع، ما شي حوار من أجل الحوار، إذن هذا كلنا فيه اليوم شركاء ومسؤولون.

كاين أيضا حوار حول السجون، احنا الآن في تفاعل مع المجتمع المدني لإعداد رؤية وخطة لهذا الحوار أيضا، هاذي آليات ضرورية، لكن في المقابل أنا أريد أن ألفت الانتباه إلى أهمية الفعل البرلماني، اليوم باش يولي عادي جدا أن تتحرك لجان استطلاع متعددة، لأن هذا تيساهم في آليات تتبع وتدقيق وافتتاح الوضع السجني، والعمل اللي قاموا به الإخوان على مستوى النواب كان مهم جدا، رغم ما قيل حوله من ملاحظات، في منهجية اشتغالو، في عدة أمور، ولكن كان مهما، اليوم نأمل أن تتضافر الجهود لتشخيص هذا الوضع والتعاطي معه بتدابير وإجراءات مسؤولة.

نعطيكم اليوم إشكال ديال القفة، طرحوا مخدرات في السجون، اليوم القفة اللي القانون ديالنا كيسمح بها، تعتبر مشكلة عويصة في التعاطي مع المخدرات، للأسف اليوم أن هذا رقم مرعب أن النساء الضحايا اللي كيديو القفة باش يديوها لأزواجهم أو أبناؤهم أو إخوانهم وكيدخلوا إلى السجن ولاو حاملتي مخدرات في ارتفاع، هل يمكن اليوم، كحكومة وكبرلمان، أن تقرر نظر جديد في وضع القفة لكي نحمل المسؤولية في موضوع المخدرات داخل السجون لمن يكون المسؤول المباشر على الإدارة ديال السجن، هذا اليوم سؤال ما يمكنش الحكومة تاخذ فيه مبادرة مستعجلة.

فنتمنى أن يقع تضافر الجهود لرصد وتشخيص الأعطاب الجوهرية في إطار حوار مسؤول وتكامل الأدوار، وأكد إن شاء الله هاذ الولاية غادي تعرف تدابير نوعية، لا في موضوع الاعتقال الاحتياطي ولا في موضوع هاذ الشي ديال التغذية والقفة وما يتعلق بالوضع العام بالسجون من أجل أن تكون للأمن، للإدماج ولكرامة السجناء أيضا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر الجميع.

رفعت الجلسة.

الجنائية اللي كتجعل أن النسبة ديال الاعتقال الاحتياطي تتزايد، وأنا كنت ابغيت نسمع في جوابكم إجراءات عملية وملموسة في الزمن باش هاذ المشكل ما يتجرجرش، إلى متى سيبقى هذا الاعتقال الاحتياطي كيتقل على الوضع في السجون؟ وبالتالي واش هذا مرتبط بإعادة النظر في السياسة الجنائية؟ يعني خص يكون واحد الحل.

كاين واحد العدد ديال الدول اللي اهدتت إلى حلول ولقات حلول عملية، ها هما جيراننا في البرتغال عندهم تجربة رائدة واللي تقصو فيها من الاعتقال الاحتياطي فيما يتعلق بالتعاطي للمخدرات، البرتغاليون يعتبرون على أن من يتعاطى للمخدرات ليس مجرما بل مريضا يجب العناية به.

وبالتالي يجب إعادة النظر في هاذ المسألة ديال الاعتقال الاحتياطي، ولاسيما أننا كيقفوقو على واحد المفارقة كذلك في هاذ الباب، هناك من يعتقل احتياطيا على أساس التحقيق معه وتكمل الإجراءات ديال المحاكمة ديالو، وكاين اللي كيتحاكم بالسجن وما كيدخلش، كنلاحظو كاين واحد المفارقة.

إلى جانب هاذ الشي غادي نختتم غير بواحد المسألة، عندنا واحد السجن في مدينة شفشاون تبني في عهد الاستعمار، الآن تلاشي، ولات البناية ديالو مهترئة، والإشكال هو أن الساكنة ديال الإقليم كلها كتعاني، لأن الناس اللي كيتحاكموا في شفشاون كيتسجنوا في تطوان وفي واد لاو، وهذا إشكال كبير جدا، لأن ما تلاشي من المؤسسات السجنية لم يقع تعويضها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

طالبتم بإجراءات، دابا هاذ الحكومة عندها مشكلة، إذا ابغات تزرب ما كاينش التشاركية وما كاينش الحوار وما كاينش.. كاين حوار حول